

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الأولى 2019 - الدورة البرلمانية العادية (2019-2020) - العدد: 7

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الأربعاء 7 والخميس 8 ربيع الثاني 1441
الموافق 4 و 5 ديسمبر 2019

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 10 جمادى الأولى 1441
الموافق 5 جانفي 2020

فهرس

(1) محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة ص 03
● عرض ومناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

(1) محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ص 40
● التصويت على مشروع القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

(2) ملحق ص 49
(1) تدخلان كتابيان.
(2) مشروع القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد؛

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة
المنعقدة يوم الأربعاء 7 ربيع الثاني 1441
الموافق 4 ديسمبر 2019

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الرابعة والخمسين مساء

مع السيد الوزير قبل هذه الجلسة، وذكرنا أنه لما درسنا هذا الملف على مستوى الحكومة وتكونت لجنة لتحديد عدد الولايات، كنا قد وصلنا في ذلك الوقت إلى 73 ولاية، ولكن بحكم الإمكانيات آنذاك - الإمكانيات المالية - لم يكن ممكنا تنفيذ قرار إنشاء 73 ولاية، وبعدها ومن خلال الدراسة مع المجلس الشعبي الوطني وصلنا إلى 48 ولاية. واليوم بعد 35 سنة، أي منذ 1984 إلى اليوم، هناك اقتراح - على كل حال - إنشاء ولايات جديدة في إطار هذا الامتداد لتنظيم 1984، ولكن ليست هي النهاية، لأنها بحسب الإمكانيات، فيجب أن نصل إلى مستوى معقول يترك لنا مستقبلا - بعد 20 أو 25 سنة - مجالا لإعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي، أردت فقط أن أذكر بهذا الجانب، قبل أن نطلب من الأخ السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تقديم العرض، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم بالنيابة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والسيد وزير العلاقات مع البرلمان، نرحب أيضا بالطاقم المرافق لهما، وأرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، ونرحب أيضا بالأخوات والإخوة الصحفيين.

يقتضي جدول أعمال جلستنا عرض ومناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

حقيقة، أن دراسة مشروع هذا القانون، يحدث لأول مرة بعد دستور 2016، وهذا في إطار الصلاحيات الجديدة لمجلس الأمة، التي حددها الدستور، من خلال المادة 137 منه.

حقيقة، التقسيم الإداري له كل الأهمية، هام وحساس في نفس الوقت، إذا كنا نتذكر سنة 1984، طبقا للقانون 1984، يعني 22 سنة بعد الاستقلال، وقع التقسيم، حتى ولو أن بعض الولايات كانت قد تكونت قبل هذه الفترة، في ذلك الوقت تكونت المجالس الشعبية، 22 سنة بعد الاستقلال وانتقلنا من 15 ولاية إلى 48 ولاية، وقد تكلمت

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، أن أعرض على مسامعكم مشروعاً لقانون يتعلق بترقية 10 مقاطعات إدارية للجنوب إلى مصاف ولايات كاملة الصلاحية، والذي يأتي ليجسد التزاما تقدمت به السلطات العمومية لمواطنينا، من أجل التكفل بانشغال مشروع لساكنتنا بجنوب البلاد والمضي في ورقة طريق تنمية ولاياتنا الجنوبية.

هذا المشروع ينطلق من قناعة راسخة، بأن تنمية ولايات الجنوب على غرار مناطق الوطن الأخرى، هي من أهم تحدياتنا الراهنة، والممر الذي لامناص منه لتنمية بلادنا وإعطاء نفس جديد لاقتصادنا ولتنمية أقاليمنا ككل.

إنه مشروع مهيكّل واستراتيجي في نفس الوقت، نقترحه في مرحلة حاسمة من التحول العميق، الذي تعرفه بلادنا، فجنوبنا بات يزخر بمقدّرات تنمية جد هامة، لا تقتصر فقط على الطاقة، بل تتجاوزها لتشمل قدرات استراتيجية، ذات أهمية وطنية وجهوية، لاسيما في المجالين الفلاحي والسياحي.

إن هاته الولايات أصبحت تفتح آفاقا جديدة لتنمية بلادنا، وتقدم حولا لاختلالات أصبحت ظاهرة للعيان، لاسيما فيما يخص الولايات الشمالية، لما وصلنا إليه من تشعب عمراني، وصعوبة متزايدة في التحكم في آثار الوتيرة المتسارعة في التعمير.

هذا المشروع الذي نضعه بين أيديكم اليوم، أيتها السيدات، أيها السادة، يتمثل في ترقية 10 مقاطعات إدارية بجنوب البلاد لمصاف ولايات كاملة الصلاحية؛ يجدر التذكير هنا، أنه وتبعا لصدور المرسوم الرئاسي 15 - 140، المؤرخ في 15 ماي 2015، تم استحداث 10 مقاطعات إدارية، نصب على رأسها مجلس تنفيذي بولاية منتدبين، وبصلاحيات واسعة تمكنهم من تأهيل الأقاليم المعنية في مرحلة أولى، تمهيدا للمرور إلى التقسيم الإقليمي الجديد.

إنها خارطة طريق محكمة وتدرجية، ضبطت لتتماشى مع توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي وضع المحاور الاستراتيجية الكبرى لتنمية الأقاليم، والتي وضعت من أولوياتها معالجة بعض الاختلالات التنموية، بين الولايات الشمالية ومثيلاتها الداخلية والصحراوية.

فحالة التشعب العمراني التي باتت تعرفها الولايات

الشمالية والتحديات التي تفرضها أكثر فأكثر، من أجل تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات والمرافق السكنية والخدماتية، أصبح يقتضي حولا جديدة، لا محالة، لتكون الولايات الجنوبية أحد أهم تلك الحلول المعتمدة.

فجنوبنا الكبير أصبح يزخر، إضافة إلى مكنوناته الباطنية من الطاقة والثروات المنجمية الهامة، بمقدّرات تنموية أخرى لا تقل أهمية، لاسيما في مجال الفلاحة، بعدما تم الاستثمار في تعبئة موارد مائية معتبرة على مستوى هاته الولايات وإدخال تقنيات جديدة في الزراعة.

إن المقاطعات الإدارية الجنوبية بأكملها أصبحت مرجعا وطنيا في قدراتها الإنتاجية، من حيث الكم والكيف، بل وأصبحت تساهم بشكل حاسم في تمويل السوق الوطنية من المنتجات، والجهود متواصلة لترقية النشاط التصديري في هذا المجال، ومثال: المنيعة، عين صالح، وأولاد جلال، خير دليل على ذلك.

نفس الأهمية أصبح يكتسبها قطاع السياحة في العديد من هاته المقاطعات الإدارية، لاسيما تيميمون، بني عباس وجانت، التي تملك ما يؤهلها لتصبح مراكز جذب سياحي جهوي، ولم لا دولي؟

فلقد سمحت ترقية المقاطعات الإدارية المعنية بهاته الولايات بتثمين هاته الإمكانيات والتحقق من قدراتها السياحية، ونحن على يقين بأن انتقال هاته الولايات إلى مصاف ولايات كاملة الصلاحية، سيعزز من قدراتها ويضعها في الطريق الصحيح، لتنمية هذا النشاط بوتيرة أسرع وأقوى، فما عدا كل هذا لا يجدر التغاضي عن التنمية المتسارعة التي تعرفها مدن الجنوب، كعين صالح وتقرت، فهي مراكز تقليدية للتنافس الاقتصادي، وقد باتت تزخر بمرافق اقتصادية قاعدية جد هامة. في هذا السياق، ووعيا منا، حكومة وسلطات عمومية، بهذا البعد التنموي الاستراتيجي، فقد أرفقنا إحداث هذه المقاطعات الإدارية ببرامج تنمية خاصة، سمحت للهياكل الإدارية الضرورية من أن تنصب، كما سمحت للمقاطعات المعنية من الاستفادة من مشاريع استدرائية هامة على المستوى التنموي لتأهيلها إلى المرحلة المقبلة، وذلك بفضل مساهمات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

وحرصا منا على وضع هذا المشروع في إطاره الصحيح،

فقد شرعنا في دراسات مستفيضة، من خلال مصالح تهيئة الإقليم والهيئات المتخصصة في القطاع، والتي ستسمح بوضع الأولويات التنموية في المرحلة المقبلة، لمرافقة تحول هاته المقاطعات الإدارية لولايات كاملة الصلاحية.

إن هاته الدراسات بدأت تؤتي أكلها، فالرؤية واضحة أكثر فأكثر، ولقد بات من الضروري أن نعطي لهذه المقاطعات كل الفرص من أجل تنمية إقليمية سريعة وذلك بترقيتها إلى ولايات كاملة، ترقيتها ستسمح بتوفير كل مصالح الدولة، محليا، وتركيز الجهود التنموي بأكثر جوارية على كل جانب من جوانب التنمية المحلية، فحاجيات المنطقة عديدة، وتبعد المسافات لايسمح بالتعرف على كل الانشغالات، والتكفل بها في حينها، لذلك فإن من الضروري أن نقرب الإدارة من المواطن بكل ما لهذه العبارة من معنى وبعد استراتيجي.

إن تجربة المقاطعات الإدارية كانت إيجابية، حيث سمحت بإحداث نهضة بمنطقة الجنوب، لاسيما في مجال المرافق القاعدية والتهيئة العمرانية للعديد من المدن، إلا أن نقص مستوى تمثيل بعض مصالح الدولة على المستوى المحلي في بعض القطاعات، أو إدماج قطاعات نشاط مختلفة في هيئات موحدة، لم يمكنها من الوصول إلى النتائج المرجوة، لذلك فإن التحول السريع نحو مجلس ولائي متكامل سيسمح، لا محالة، من تجاوز كل الصعوبات المطروحة.

إضافة إلى كل هذا، سيسمح المشروع بتوسيع قاعدة الديمقراطية المحلية واللامركزية، من خلال إشراك الساكنة في تحديد أولوياتها التنموية، والعمل على تجسيدها في شراكة تامة مع السلطات العمومية، وذلك من خلال المجالس المنتخبة الجديدة، التي ستنبثق عن هذا التقسيم الإقليمي الجديد. إن هذا المشروع لن يكون له أثر على عدد البلديات، وهو ما سييسر عملية تجسيده، فالأهم هو الانتقال السريع نحو تنصيب الهياكل الجديدة لتهيئة الطريق أمام المراحل المتبقية.

أيها السيدات، أيها السادة،

حقيقة، هذا المشروع سي طرح تحديات عديدة، من أجل تجسيده، لكن بالنظر إلى التحول العميق الذي تعرفه بلادنا والإصلاحات التي هي مقبلة عليها، لا بد أن نرافقها بتنظيم إداري وإقليمي مناسب، يكون في مستوى تطلعات الساكنة. إننا نؤكد أمامكم اليوم أن مشروع هذا القانون هو

الإجراء الأمثل للتجاوب مع معطيات المرحلة وأفاقها المستقبلية، ومن واجبنا جميعا أن نحقق تطلع مواطنينا بالجنوب، لقد حان الوقت لأن نجعل لهذا الجزء العزيز علينا من بلادنا مركزا تنمويا أساسيا واستراتيجيا، يحقق كفايته من حاجياته التنموية ويسهم في تنمية شمال البلاد.

فلقد بات من الضروري أن نعزز التفاعلات التنموية بين الشمال والجنوب، بحيث نعم ثمار تنميتها على كامل إقليمنا، دون أي تمييز أو مفاضلة، ذلكم خيارنا منذ الاستقلال ومن واجبنا تجسيده في الميدان، وبعيدا عن الاعتبارات التنموية والسياسية، لا بد من الإشارة إلى أن كل المقاطعات الإدارية المعنية بهذا المشروع الوطني المتميز هي جماعات محلية حدودية، تمتد على مساحات شاسعة، وتلعب دورا أساسيا في الاستراتيجية الأمنية للبلاد، فمعطيات المنطقة على الصعيد الجهوي تنذر بأخطار محدقة وتحديات عدة، لم تكن بلادنا لتسلم منها لولا الاستراتيجية المنتهجة في التعامل مع الإقليم، تنمويا، إداريا وأمنيا؛ لهذا الغرض، وبالنظر لنجاعة المقاربة المعتمدة، فمن الضروري تعزيز التأطير الإداري والمؤسسي للولايات الجنوبية، من خلال ترقية المقاطعات الإدارية المعنية، حيث ستتمكن الدولة من التحكم بصورة أحسن في تأطير هاته الأقاليم وتأمينها وفي نفس الوقت تحصينها من التحديات والمخاطر المحيطة بها.

إن الوجهة الشمالية للهجرة غير القانونية حاليا تعود أساسا إلى عدم كفاية الإمكانيات المتاحة، لكبح هذا المد على مستوى المناطق ما وراء الحدود الوطنية، أو على الأقل على مستواها، لذلك فمن الضروري تأهيل هاته الولايات وجعلها مراكز اقتصادية، مستقطبة، كما هو الحال مع تنراست وأدرار وورقلة، على سبيل المثال، حيث سيخفف ذلك من وطأة التأثير بالعوامل الخارجية.

وفي مرحلة ثانية سنعمل على جعل هاته الولايات الجديدة مراكز إشعاع اقتصادي على دول الجوار، بتوجيه اقتصادنا الصحراوي للتفتح على إفريقيا الشمالية، لاسيما دول الساحل الصحراوي.

إن هذا الاتجاه هو المخرج الأنسب لاقتصادنا الوطني، لاسيما في معركته نحو التنوع وليس خيارنا وحدنا، بل هو الخيار الذي تتجه نحوه العديد من دول المنطقة، فحري بنا أن نكون سباقيين له، حتى نتمكن من تامين موقعنا

الجغرافي الاستراتيجي، واستغلاله خير استغلال، ليس في فائدة الولايات الجنوبية الجديدة فقط، بل للوطن بأكمله، فمستقبل اقتصادنا هو في تنمية جنوبنا الكبير وولاياتنا الداخلية.

إن لمشروع هذا القانون آثار مالية حقيقية، لكن لن تكون بحجم آثار التقسيم الإقليمي لسنة 1984، حيث سمحت تجربة المقاطعات الإدارية من تهيئة الظروف المناسبة، فالعديد من المصالح المحلية تم تصويبها، والموارد البشرية الضرورية تم تعبئتها، خاصة وأن المرسوم الرئاسي الصادر سنة 2018 سمح بتعزيز تواجد مصالح الدولة بهاته المقاطعات، كما وسع من صلاحيات الولايات المنتدبة، لتتطابق مع تلك الممارسة على مستوى الولايات كاملة الصلاحية؛ وبالتالي لم يتبق سوى بذل جهد إضافي، من أجل استكمال تنصيب باقي المصالح الإدارية التي ستتم على مراحل، فالقسط الأكبر سيتمثل في تنصيب مقرات الولايات الجديدة والمجالس الولائية المنتخبة، وهو جهد يمكن أن نقوم به من خلال مساهمات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وبمقارنة الأعباء المترتبة عن المشروع، مع فوائده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد، سنجد أنه حري بنا التسريع في تجسيد هذا الجزء من التقسيم الإقليمي للبلاد.

وعليه، لنكون عمليين في مقاربتنا، فإنه من الضروري توزيع المهام، ووضع حيز التنفيذ خطة عمل تتضمن لجنة وزارية مشتركة، يترأسها السيد الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تتفرع إلى 6 خلايا وزارية مشتركة كالاتي:

في المقام الأول: الخلية الوزارية المشتركة المكلفة بالأشغال التقنية لتحضير التقسيم الإقليمي، تتكفل هذه الخلية أساسا بما يلي:

- إعداد كل الوثائق التقنية المرتبطة بالتقسيم الإقليمي.
- إعداد مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد الحدود الإقليمية للولايات المنشأة والبلديات التابعة لها.

في المقام الثاني: الخلية الوزارية المشتركة المكلفة بإحصاء الهياكل التي ستوجه لاستقبال مختلف مديريات الولاية، تتكفل هذه الخلية لاسيما بجرد كل الأملاك وتقدير التكلفة المالية لأشغال تهيئتها وإعادة تأهيلها، واقتراح الحلول الأنسب للتنصيب السريع لكل المرافق الإدارية

المالية والأمنية الضرورية.
في المقام الثالث: الخلية الوزارية المشتركة المكلفة بالمصالح الإدارية، تتكفل هذه الخلية بما يلي:

- إعداد وتحيين القوائم الانتخابية البلدية للولايات الجديدة، وتعديل القوائم الانتخابية للولايات الأم.

- تحديد كيفية إنشاء الأرشيف لفائدة الولايات المنتدبة.

في المقام الرابع: الخلية الوزارية المشتركة المكلفة بالموارد البشرية، تتكفل على الخصوص بعمليات إعداد نشر الموظفين، وتحويلهم من الولايات الأم إلى الولايات الجديدة، وكذلك تنظيم مسابقات التوظيف الضرورية، وتأطير المناصب النوعية والسامية للإدارات المحدث.

في المقام الخامس: الخلية الوزارية المشتركة المكلفة بالميزانية والوسائل المالية، تتمثل مهمة هذه اللجنة في تحديد ما يلي:

- كفيات وشروط إعداد الميزانيات الأولية لسنة 2020، للجماعات المحلية الجديدة.

- كيفية تحويل برامج الاستثمار الأم إلى الولايات الجديدة.

- تقدير الاعتمادات المالية الضرورية لإنشاء المناصب المالية، ورفع التجميد عن عملية الدراسة والإنجاز والتجهيز لمقرات الولايات المنتدبة.

في المقام السادس: الخلية الوزارية المشتركة المتعلقة بتحويل الاختصاصات، وتتكفل هاته الخلية أساسا بتحديد ما يلي:

- الكفيات الفعلية لتحويل الاختصاصات من الولاية الأم إلى الولاية الجديدة.

- إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن أسماء البلديات مقر الولاية.

ستكون أشغال هاته اللجان الفرعية محل متابعة حثيثة، قصد تجسيد التقسيم الإقليمي الجديد للبلاد، في القريب العاجل، وتمكين هاته الولايات الجديدة من أن تكون جاهزة للتكفل بأعبائها بنفسها والإسهام بسرعة في تسيير الأقاليم التي ستشرف عليها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا أمام خطوة جريئة، وتحد كبير، يتزامن مع مرحلة حساسة تمر بها بلادنا، ميزها وعي وتحضر مواطنينا، الذين يعبرون في كل مناسبة عن رغبتهم في بناء الوطن، والمضي

قدما ببلادنا لتكون مرة أخرى رمزا للبناء والتشييد؛ ونحن على ثقة تامة من أن هذا المشروع سيلقى ترحيبا واسعا من طرف مواطنينا بالجنوب، وتجاوزا كبيرا منهم، وسيكونون في مقدمة السواعد التي ستعمل على تيسير عملية تنصيب هياكل الولايات الجديدة، تماما كما لمسناه عند استحداث المقاطعات الإدارية، التي تمكنا، بتظافر الجهود، من تنصيبها في وقت قياسي، وسيكون كذلك الأمر بالنسبة لترقيتها لمصاف ولايات كاملة الصلاحية.

إن ما نضعه بين أيديكم هو تحد تاريخي، نتمنى أن يكون لنا وإياكم الفضل في وضع حجر زاويته الأساسية، فبالأمس سادنا التخوف من إحداث مقاطعات إدارية بالجنوب، لكن الوقت أنصفنا في رؤيتنا، وها نحن انتقلنا بهاته المقاطعات إلى مستوى آخر من التنظيم بعد 4 سنوات من الجهد التنموي، واليوم ندعوكم إلى الموافقة على مشروع هذا القانون، الذي سيسمح بتجسيد خطوة كبيرة من مخططنا الوطني لتهيئة الإقليم، في انتظار تجسيد باقي محاوره، لاسيما ما يتعلق بولايات الهضاب العليا وولايات الشمال.

فما نحن جميعا مقبلون عليه ليس تنظيميا إداريا سطحيا، بل هو نقطة تحول جوهريّة في تسيير أقاليمنا الجنوبية، وديناميكية جديدة ستعرفها كل القطاعات بفضل هذا التقسيم الجديد، بل إنه نقطة تحول تاريخية، ستكون في مستوى تحديات الوضع الراهن، وإجابة متناسبة تماما مع التحولات التي تقبل بلادنا على أن تعيشها. تلك هي خلاصة مداخلتي، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، ليقراً علينا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع، فليفضل مشكوراً.

السيد مقرر اللجنة المختصة:

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم، معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعاً.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم، والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

مقدمة

يناقش اليوم مجلس الأمة ولأول مرة منذ صدور دستور سنة 2016، مشروع قانون يتعلق بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، طبقاً للمادة 137 من الدستور والمادة 20 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملها، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

ويأتي مشروع القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الذي أحاله السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، بتاريخ 2 ديسمبر 2019، في إطار تعزيز اللامركزية وشغل الإقليم بطريقة متوازنة، بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لفائدة المواطنين في الولايات الجنوبية.

إن ترقية المقاطعات الإدارية التي تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15 - 140، المؤرخ في 15 مايو سنة 2015، والمتضمن إنشاء مقاطعات إدارية ببعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المتعلقة بها، إلى مصاف ولايات كاملة الصلاحيات؛ قرار يتوج مسار تطوير التنظيم الإقليمي للبلاد، بما يتناسب والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها خلال العشرية الأخيرة.

فالمشروع يرمي أساساً إلى ضمان التكفل الأمثل بمتطلبات مواطني هذه المناطق وتعزيز مشاركتهم في تسيير شؤونهم، وكذا مرافقة السلطات العمومية لحركية التنمية المحلية، ويلبي الاحتياجات الحقيقية والهامة جداً لمنطقة

ولايات جديدة بجنوب البلاد وهي: تميمون، برج باجي مختار، أولاد جلال، بني عباس، عين صالح، عين قزام، تقرت، جانت، المغير، والمنيع، ليرتفع بذلك عدد ولايات الجمهورية إلى 58 ولاية، مع بقاء بلديات الوطن عند العدد 1541 بلدية.

وعليه، وطبقا للمواد 16 و 24 و 33 و 34 و 39 و 44 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، شرعت اللجنة في دراسة أحكام مشروع هذا القانون؛ ولما كانت المناسبة هامة تتعلق بمشروع قانون على درجة كبيرة من الأهمية لارتباطه بالصلاحيات الجديدة التي خولها دستور سنة 2016 لمجلس الأمة، تشرفت اللجنة بحضور السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، جانبا من أشغال اجتماعها، الذي عقدته صبيحة يوم الثلاثاء 3 ديسمبر 2019 برئاسة السيد نور الدين بالأطرش، رئيس اللجنة، حضره السيد محمد بوطييمة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. وقد أشار رئيس مجلس الأمة بالنيابة، في مداخلته أمام أعضاء اللجنة، إلى أن المجلس أتيحت له فرصة دراسة ومناقشة وتعديل مشروع قانون على درجة كبيرة من الأهمية، ولا سيما وأنه يتعلق بالاختصاص الجديد الذي خوله دستور سنة 2016 لمجلس الأمة، يتعلق بترقية عشر (10) مقاطعات إدارية في الجنوب الوطني إلى ولايات كاملة الصلاحيات، كما تطرق إلى المسار التاريخي للتنظيم الإقليمي للبلاد، وشدد بالمناسبة على ضرورة إعادة النظر في تنظيم المدن الكبرى، ولا سيما الجزائر العاصمة على غرار عواصم العالم.

كما عقدت اللجنة اجتماعا ثانيا برئاسة رئيس اللجنة، ظهيرة اليوم نفسه، حضره ممثل الحكومة، السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الذي قدم عرضا مفصلا لمشروع القانون، بحضور السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان، والسيد محمد بوطييمة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، تطرق فيه إلى التدابير التي نص عليها المشروع، وأهمية التعديلات والتتبعات التي تضمنها والهدف منها والحاجة إليها.

هذا، وبعد مناقشات بناءة ومعمقة بين أعضاء اللجنة،

الجنوب الكبير، الذي عانى كثيرا من البعد الجغرافي بين عاصمة الولاية وبلدياتها بالنظر إلى شساعة مساحة أقاليمها. لقد أضحي لزاما تحيين الإطار القانوني المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الذي يترجم الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لترقية الجنوب، ولا سيما المناطق الحدودية، وتمكين مواطنيها من مستويات التنمية والرفاهية للولايات الأخرى من الوطن وإحداث التوازن بينها.

وسيسمح هذا التقسيم الإقليمي الجديد، لا محالة، بدفع وتأطير ومرافقة تنمية هذه الأقاليم، وإضفاء ديناميكية تنموية أكبر عليها، على المدين المتوسط والبعيد، وتحقيق الأهداف التي من أجلها بادرت الحكومة بمشروع هذا القانون، ولا سيما منها:

- تحسين ظروف معيشة الساكنة،
- تقريب الإدارة من المواطن،
- تحضير الشروط الضرورية لترقية التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل،
- إنجاز مشاريع استثمارية لتثمين هذه المناطق وخلق مناصب عمل مستدامة،

- تمكين المقاطعات الإدارية الحدودية بالجنوب من وسائل الانفتاح دوليا، وإرساء أسس تنمية متوازنة عابرة للحدود. في السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أنه قصد التسريع في التجسيد الفعلي لأحكام مشروع هذا القانون، كان رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، خلال اجتماع لمجلس الوزراء عقد يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019، قد كلف الحكومة بوضع آلية خاصة تشرف على كل النواحي ذات الصلة بضبط الجوانب التقنية المتعلقة بتجسيد إنشاء الولايات الجديدة، وإحصاء الهياكل التي ستوجه لاحتضان المديرات الولائية وتنظيم مصالحها الإدارية وكذا الجوانب المالية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية وتحويل الاختصاصات، كما كلف ولاية الولايات الأم بمرافقة مسار إنشاء الولايات الجديدة إلى غاية توفر كل الشروط المادية والبشرية والقانونية لاضطلاع هذه الولايات بمهامها، بشكل لا يمس بالسير الحسن لمصالح الدولة والتكفل بحاجيات المواطنين.

ويتضمن مشروع هذا القانون خمس مواد، أربع (4) منها عدلت وتمت ستا وعشرين (26) مادة من القانون رقم 84 - 09، المذكور أعلاه، ونصت على إنشاء عشر (10)

القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

المادة 2: تعدل أحكام المواد 3 و5 و11 و12 و15 و34 و37 و43 و51 من القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، وتحرر كما يلي:

المادة 3: يتكون التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد من ثمان وخمسين (58) ولاية وألف وخمسمائة وواحد وأربعين (1541) بلدية.

المادة 5: تتشكل الولاية من الست عشرة (16) بلدية الآتية:

- 1 - أدرار
- 2 - فنوغيل
- 3 - تاماست
- 4 - رقان
- 5 - سالي
- 6 - إن زغمير
- 7 - أقبلي
- 8 - تيت
- 9 - أولاد أحمد تيمي
- 10 - تسابيت
- 11 - بودة
- 12 - زاوية كنتة
- 13 - أولف
- 14 - السبع
- 15 - تيمقن
- 16 - تامنطيت.

المادة 11: تتشكل الولاية من السبع والعشرين (27) بلدية الآتية:

- 1 - بسكرة
- 2 - أوماش
- 3 - البرانس
- 4 - شتمة
- 5 - سيدي عقبة
- 6 - عين زغوط

توصلت هذه الأخيرة إلى إدراج جملة من التعديلات الشكلية ضمن مواد مشروع هذا القانون، حرصا منها على إضفاء مزيد من الانسجام على أحكامه، وذلك في الاجتماع الثالث الذي عقدته اللجنة، برئاسة رئيسها، عقب مناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن التعديلات التي أدخلتها اللجنة على أحكام المشروع مكتوبة بالأسود الغامق، والتقرير موزع على الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة الموقر.

تلكم هي، السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التمهيدي حول مشروع قانون يعدل ويتم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، شكرا للجميع.

التقرير التمهيدي حول مشروع القانون الذي يعدل ويتم القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

إن رئيس الدولة،

- بناء على الدستور لاسيما المواد 16 و 102 و 136 (الفقرتان 1 و 3) و 137 (الفقرة 1) و 138 و 140 و 144 منه. - بمقتضى القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 10 - 02، المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لهيئة الإقليم،

- وبمقتضى القانون رقم 11 - 10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 12 - 07، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، المتعلق بالولاية.

- وبعد رأي مجلس الدولة؛

- وبعد مصادقة البرلمان؛

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم

7 - مشونش	2 - أباليسا
8 - الحوش	3 - إدلس
9 - الفيض	4 - تازروق
10 - زريبة الوادي	5 - إن أمقل .
11 - عين الناقة	المادة 34: تتشكل الولاية من العشر (10) بلديات
12 - القنطرة	الآتية:
13 - الوطاية	1 - ورقلة
14 - جمورة	2 - حاسي بن عبد الله
15 - المزيرعة	3 - عين البيضاء
16 - لواء	4 - نقوسة
17 - لشانة	5 - الحجيرة
18 - أورلال	6 - حاسي مسعود
19 - مليلي	7 - الرويسات
20 - فوغالة	8 - العالية
21 - برج بن عزوز	9 - البرمة
22 - طولقة	10 - سيدي خويلد .
23 - خنقة سيدي ناجي	المادة 37: تتشكل الولاية من الأربع (4) بلديات الآتية:
24 - مخادمة	1 - إيليزي
25 - الغروس	2 - برج عمر ادريس
26 - الحاجب	3 - دبداب
27 - بوشقرون .	4 - إن أميناس .
المادة 12: تتشكل الولاية من الإحدى عشرة (11) بلدية الآتية:	المادة 43: تتشكل الولاية من الاثنتين والعشرين (22) بلدية الآتية:
1 - بشار	1 - الوادي
2 - قنادسة	2 - رباح
3 - عرق فراج	3 - سيدي عون
4 - مريجة	4 - وادي العلندة
5 - الأحمر	5 - تريفواي
6 - موغل	6 - المقرن
7 - العبادلة	7 - البياضة
8 - بني ونيف	8 - بني قشة
9 - بوقايس	9 - النخلة
10 - تاغيت	10 - ورماس
11 - مشرع هواري بومدين .	11 - قمار
المادة 15: تتشكل الولاية من الخمس (5) بلديات	12 - كوينين
الآتية:	13 - الرقية
1 - تامنغست	14 - حمراية

2 - تيمياوين.	15 - تاغزوت
المادة 52 مكرر 2: تتشكل الولاية من الست (06)	16 - العقلة
بلديات الآتية:	17 - الدبيلة
1 - أولاد جلال	18 - ميه ونسي
2 - سيدي خالد	19 - حساني عبد الكريم
3 - راس الميعاد	20 - حاسي خليفة
4 - البسباس	21 - طالب العربي
5 - الشعبية	22 - دوار الماء.
6 - الدوسن.	المادة 51: تتشكل الولاية من التسع (9) بلديات الآتية:
المادة 52 مكرر 3: تتشكل الولاية من العشر (10)	1 - غرداية
بلديات الآتية:	2 - زلفانة
1 - بني عباس	3 - ضاية بن ضحوة
2 - تامترت	4 - سبب
3 - كرزاز	5 - بريان
4 - تيمودي	6 - بونورة
5 - بني يخلف	7 - متليلي
6 - الوطاء	8 - القرارة
7 - تببلبة	9 - العطف".
8 - أولاد خضير	
9 - قصابي	المادة 3: تتم أحكام القانون 84 - 09، المؤرخ في 2
10 - أقلي.	جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فيفري 1984، بالمواد
المادة 52 مكرر 4: تتشكل الولاية من الثلاث (3)	52 مكرر إلى 52 مكرر 9 وتحذر كما يلي:
بلديات الآتية:	المادة 52 مكرر: تتشكل الولاية من العشر (10) بلديات
1 - إن صالح	الآتية:
2 - فقارت الزاوية	1 - تيميمون
3 - إن غار.	2 - أولاد سعيد
المادة 52 مكرر 5: تتشكل الولاية من البلديتين الاثنتين	3 - أوقروت
(2) الآتيتين:	4 - دلدول
1 - إن قزام	5 - المطارفة
2 - تين زاوتين.	6 - تنيركوك
المادة 52 مكرر 6: تتشكل الولاية من الإحدى عشرة	7 - قصر قدور
(11) بلدية الآتية:	8 - شروين
1 - توقرت	9 - طلمين
2 - نزلة	10 - أولاد عيسى.
3 - تيسبست	المادة 52 مكرر 1: تتشكل الولاية من البلديتين الاثنتين
4 - الزاوية العابدية	(02) الآتيتين:
5 - تماسين	1 - برج باجي مختار

المنشأة حديثاً، في القيام بجميع الصلاحيات والالتزامات المتعلقة بتسيير مصالح ومرافق الولايات المنشأة حديثاً. يقوم ولاية الولايات السابقة بالتحويل التدريجي في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020 للصلاحيات والالتزامات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه، إلى ولاية الولايات المنشأة حديثاً.

المادة 55 معدلة:

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة، توخياً للدقة وتوحيداً للكلمات المستخدمة في مشروع هذا القانون، وهذا باستبدال كلمة «القديمة» بكلمة «السابقة».

وعليه، تصاغ هذه المادة على النحو الآتي:

المادة 55 معدلة: يستمر والي الولاية السابقة في تنفيذ الميزانيات الابتدائية والإضافية المصوت عليها بالنسبة إلى السنة المالية 2019 وإلى مجموع الإقليم الذي يشكل هذه الولاية.

المادة 56: تكون الموارد الجبائية موضوع توزيع وفقاً لأسس خاضعة للضريبة ومثبتة في كل ولاية.

وتحدد بمرسوم، شروط تقسيم الأصول والخصوم بين الولايات السابقة والولايات المنشأة حديثاً.

المادة 57: يستمر ولاية الولايات السابقة في تنفيذ الاعتمادات المسجلة في ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية 2020، والمخصصة لتسيير مصالح المجالس التنفيذية لتلك الولايات مع مراعاة الأحكام التي ستحدد، قصد الأخذ بعين الاعتبار، احتياجات تسيير المجالس التنفيذية للولايات المنشأة حديثاً.

المادة 58: يستمر والي الولاية السابقة في تنفيذ عمليات التجهيز والاستثمار الجاري إنجازها والمقامة في مواقع من مجموع الإقليم المشكل لهذه الولاية مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من المادة 54.

المادة 59: تتوفر الولايات المنشأة حديثاً على مدونات تقيد فيها كل عمليات التجهيز والاستثمار الموجودة على إقليمها والتابعة لتسيير مجالسها التنفيذية.

المادة 5: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

6 - بليدة عامر

7 - المقارين

8 - المنقر

9 - الطيبات

10 - بن ناصر

11 - سيدي سليمان.

المادة 52 مكرر 7: تتشكل الولاية من البلديتين الاثنتين

(2) الآتيتين:

1 - جانت

2 - برج الحواس.

المادة 52 مكرر 8: تتشكل الولاية من الثماني (8)

بلديات الآتية:

1 - المغير

2 - أم الطيور

3 - سطيل

4 - سيدي خليل

5 - جامعة

6 - سيدي عمران

7 - تندلة

8 - مرارة.

المادة 52 مكرر 9: تتشكل الولاية من الأربع (4)

بلديات الآتية:

1 - المنيعه

2 - حاسي القارة

3 - المنصورة

4 - حاسي الفحل.

المادة 4: تعدل أحكام المواد من 53 إلى 59 من القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، وتحرر كما يلي:

المادة 53: تحول الصلاحيات الممارسة سابقاً من طرف ولاية على جزء من إقليمها إلى الولاية التي ألحقت بها حديثاً.

يتم التحويل لصالح الأجهزة المداولة والتنفيذية للولاية المنشأة حديثاً.

المادة 54: تستمر سلطات الولايات السابقة طيلة الفترة الضرورية لتنصيب وإقامة وتنظيم المجالس التنفيذية للولاية

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ والآن نمر إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا، وهي المناقشة، علما أن الأخوات والإخوة المسجلين للتدخل عددهم 27، وعلى هذا نطلب من الإخوان أن يأخذوا بمبدأ «قل ودل»، والكلمة - كالعادة - دائما لأخيना السيد أحمد بوزيان، فليتفضل.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر، معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم، معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستسمح، سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، ثم السيدات والسادة الزملاء، أن يتحملوا خطابي هذا، الذي قد يكون آخر خطاب لي أمامهم، وقد تكون هذه آخر غيمة رمادية وبعدها لن يكون هناك مطر، عذرا مرة أخرى واسمحوا لي أن أحاطبكم بلسان العضو، لكن بحال الشاعر، فالشاعر كما قال سلفنا، يجوز له ما لا يجوز للناثر، فافتحوا صدوركم، ووسعوا خواطركم، وتقبلوا زفرااتي، وأستهل هذه الكلمة المتواضعة بقوله تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا كذلك نصرف الآيات لقوم يشكرون» صدق الله العظيم. إنطلاقا من هذه الآية الكريمة، نستطيع القول، إلى حد بعيد، بأن النبتة الطيبة لا تنتج إلا طيبا، وكريم الأصل لا يشذ عن أصله، وكما قيل في الأثر «من لا يشكر الناس لا يشكر الله». لذا أستسمح زميلاتي وزملائي، مرة أخرى لأنوه بالموقف الشهم للسيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر، المجاهد والأب، السيد صالح فوجيل، الذي عرفناه وخبرناه من خلال مواقفه الثابتة، التي لا تتغير حسب المواقع، إذ رافع عن مجلسنا الموقر أمام الحكومة بكل شراسة، وفي مثل هكذا مواقف أقول:

الفضل أهل له من كان ذا فضل
لقد مضت سنن الأقوال بالفعل
أنى لمعتمر صوب الندى بد
إن سار في حل قد صار في حل
ولست ها هنا أوزع ورودا أو أرمي أزهارا، لأنني عشت أبي النفس مترفعا عن الدنيا، لا أماري ولا أداري ولا أجاري ولا أراحم، تلك فطرة جبلت عليها إلى أن ألقى الله، وليس لي أي مقصد أو مطمح سياسي ألته وراءه، فحتى هذا المنصب الذي أشغله، فقد سيق إلي دون أن أطلبه أو أسعى إليه، ومع ذلك أراه أكبر مني بكثير لو وضعت في كفة مع المئات من كبار هذا البلد، ولا أزايد على الله أحدا، الذين يفوقوني كفاءة ومهارة ووجاهة واقتدارا، والذين أراهم أجدر مني بهذه المكانة التي قد تشكينا يوما أمام محكمة التاريخ، فالتاريخ يهمل ولا يهمل ويطوى ولا ينسى، حتى وإن كنت أجتهد لأقدم مردودا مقبولا، لكنني أراه هزيلا جدا مقارنة بالمسؤولية الملقاة على عاتقي.

عذرا، فخروجي عن مقتضى مقال الخطب إنما أملاه علي في إلحاح هذا الشعور، كلما دخلت هذا المجلس الموقر تراءت لي هذه الصورة بهذه المفارقة، ولا أكتمم سرا بأن ما تقدم به سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم، إنما هو جرعة أتاحت لنا أن نقول ما يجب قوله، وأن نصرح بالمسكوت عنه، فبارك الله فيه، إذ أتت هذه المرافقة أكلها، وكانت الاستجابة سريعة من لدن معالي الوزير الأول، وهو مشكور على ذلك، الذي أسدى تعليمه إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة، وكذا ولاية الجمهورية يصب فحواها حول العلاقات الوظيفية، بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لكن هذه التعليم يبدو لي أنها جاءت متأخرة، بعدما مرغت أنوف الأعضاء في التراب من قبل بعض الوزراء، حتى لا أعمم، وجل الولاية أو أغلبهم، وأنا واحد من ضحاياهم، رغم أن العلاقة بيني وبين غيري من المسؤولين قائمة على أساس الاحترام المتبادل، خاصة من هم في ولايتي، الذين تربطني بهم علاقة مباشرة، بحكم الاحتكاك اليومي وما يفرضه واجب هذا المنصب، الذي بحكمه، يفد علي الصغير والكبير، والفقير والمحتاج، والمظلوم والمقهور، عسى أن يجدوا في بعض العزاء أو الخلاص، فكان السيد الوالي يستجيب لي...

السيد الرئيس بالنيابة: أكمل، أكمل..

المواطن، ويوازن بين الأقاليم استجابة للاستراتيجية الوطنية للتهيئة العمرانية، خصوصا في جنوبنا الكبير، ومن جهة ثالثة فإن النقد الذاتي ضروري للبناء والتقدم والازدهار، وخلق فضاءات للثروة في كل التراب الوطني، ومحاولة التخفيف، ولم لا القضاء على التفاوتات الإقليمية، وعلى رأي سيدنا عمر رضي الله عنه: «رحم الله امرءا أهدي لي عيوي»، خصوصا في هذه المرحلة بالذات التي يجب أن تصدق فيها النوايا والتوجهات والأقوال والأحوال، وعلى الله قصد السبيل؛ شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد أحمد بوزيان على ما قاله عن التاريخ وما أهمه التاريخ؛ الآن الكلمة للسيد علي بلوط، فليفضل مشكورا.

السيد علي بلوط: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن المدن هي قاعدة وأساس التنمية الاقتصادية الوطنية، وفي ظل التطور الاقتصادي والسياسي الذي تشهده المجتمعات الحضرية، من خلال اتساع المدن وازدياد عدد سكانها، مع توفر الكفاءات، وارتفاع المستوى الثقافي، والانفتاح نحو الخارج، فالأمر يتطلب - إذن - مدنا وأقاليم جديدة، قادرة على المنافسة ليس فقط محليا وإنما دوليا، وهذا ما جاء به مشروع القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والذي يهدف إلى ترقية المقاطعات الإدارية العشر والمنشأة على مستوى الجنوب إلى ولايات كاملة الصلاحية، وهذا بالنظر إلى نضج الإطار المؤسساتي والعمليات لها لتضطلع بمهامها على أحسن وجه وبكل استقلالية.

إن تعزيز اللامركزية، وشغل الأقاليم بطريقة متوازنة،

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس؛ ويعاملني معاملة تليق بمقام هذا الموقع، ولكن بمجرد تغير المواقع تغيرت معها المواقف دون وجود مبرر آخر، فكانت معاملته لي - الأخيرة - لا تعكس أبدا مقام منصبه، فهي للوقاحة أقرب منها إلى المعاملة العادية، ولولا ما يفرضه عليّ واجب التحفظ لأفرغت ما في جعبتي مما تشتمز من سماعه أذانكم وإذا مشاعر الناس تحت جلودهم، فمشاعر الشعراء فوقها، فهم أكثر الناس حساسية ورهافة، تחדشهم أدنى كلمة نابية، فضلا عن الوقحة، الأمر الذي جعلها غصة في حلقي وكية في كبدي، ما استطعت أن أنساها أو أتجاوزها، ولكل هذا، نحن في هذا المجلس بين موقفين متناقضين، فالمواطن يراك ملاذا يلوذ به، ولكن في حقيقة الأمر نحن الأضعف في سلسلة منظومة الحكم في الجزائر!!

أرجع إلى مداخلتي لأقول بادئ ذي بدء، نشتم ما جاء في مشروع هذا القانون الذي انتظره الشعب الجزائري بفارغ الصبر، منذ سنة 1984، وهو طموح مشروع، ذلك أن مساحة الجزائر قارة، بالمعنى الذي يجعلها متعددة الولايات، من خلال شساعة مساحتها، وتعدد ثرواتها، وهو ما ينعكس إيجابا على المواطن، وذلك بتقريبه من المصالح الإدارية، التي كان يتجشم عناء السفر لمسافات مرهقة ومتعبة إن لم نقل مضنية، وهي كذلك في غالب الأحيان، وربما قد يكون هذا السفر أو التنقل من أجل إخراج ورقة، أو المصادقة عليها أو استخراج ملف ما، وفي ذلك ما يغني عن كل هذا التنقل، فإن استحداث 10 ولايات و 40 ولاية منتدبة ليس بالأمر الهين، لكن فيه من الإيجابيات الكثيرة والمتعددة، ما لا يمكن حصره في هذه المداخلة وإن كان قد تطرق إليها مشروع هذا القانون في عرض أسبابه، ولكن وكما هو معلوم وبحكم احتكاكنا بطبقات الشعب على اختلاف توجهاتها وتعدد مشاربها وتفاوت ثقافتها، فنحن ها هنا ننقل انشغالاتها وتساؤلاتها عن هذا الاستحداث في الوقت الراهن بالذات، وفي الوقت الذي تشتكي فيه الدولة من الأزمة الاقتصادية، وفي الآن ذاته الدعوة إلى التقشف، ونحن ملزمون بحكم منصبنا بتقديم إجابات مقنعة، ويمكن أن نرد أن هذا الاستحداث قد تم وأتلع صدور المواطنين، والسؤال عن الزمن هذا بالذات من جهة لم يطرحه المواطن المغبون بقدر ما طرحه السياسي المشاغب، ومن جهة ثانية فإن السؤال عن الزمن لا يقدم ولا يؤخر ما دام يقدم طموح

بما سيستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المواطنين، خاصة بالمناطق الحدودية، وتقريب الخدمات والمرافق العمومية وجعل الولايات الجنوبية التي انتقل عددها إلى 19 ولاية بدل 09 ولايات جنوبية محركة للتنمية الوطنية، ذات قدرة وفاعلية في التكفل بالمواطنين وخلق الحركة الاقتصادية المنشودة.

إن كل سلطة محلية على دراية بمشاكل وحاجيات إقليمها الخاص في جميع الميادين، كتوفير الغذاء والسكن والأمن والتعليم ومناصب الشغل، لإعادة التنظيم الإقليمي والإداري لها سيساهم في استقرارها ورفاه مواطنيها، ويلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة، وتنمية مختلف أقاليم الدولة يعني تنمية الاقتصاد الوطني.

إن مرافقة السلطات العمومية لحركة التنمية المحلية، يترجم الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لترقية الجنوب وتمكين مواطنيها من نفس مستويات التنمية.

إلا أنه تبقى هناك بعض النقائص، لا يسعني إلا أن أتدخل من أجلها، وأهمها البلدية والتي تعد أصغر وحدة في التنظيم الإداري الجزائري والخلية الأساسية، كونها تهتم بشؤون المواطن وبطريقة مباشرة، فكان من الأجدر إنشاء بلديات جديدة لامتناس احتياجات المواطن، خاصة في التجمعات السكانية الكبيرة، فقد تجد مثلا تجمعا سكانيا يفوق عدد القاطنين به 5 آلاف نسمة ويبعد عن مقر البلدية ب 20 كيلومترا، التي مجموع سكان مركزها 3000 نسمة، فلماذا لا يتم إحداث بلدية جديدة لهذا التجمع السكاني لتقريبه من الإدارة وإشراكه في التنمية المحلية ومعالجة مشكل التوسع العشوائي والآفات الاجتماعية التي ستجده فريسة سهلة كونه بعيدا عن أي مراقبة؟

إننا نجد في بعض بلدان العالم بلديات لا يتجاوز عدد سكانها 500 نسمة وبها مجالس منتخبة، فلماذا لا نقتدي بهذا النموذج مثلا؟

- لماذا لا تكون هناك دراسة استشرافية، من أجل تحديد مدة زمنية لإنشاء بلديات جديدة؟

- هل بالإمكان استدراك بعض الأخطاء الناتجة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 وتصحيحه مستقبلا، لأنه لم يراع فيه خصوصية الإقليم، حيث نجد بعض البلديات عوض أن يتم ضمهم إلى الولايات المستحدثة سابقا، بحكم قصر المسافة بين البلدية ومقر الولاية، بقوا تابعين للولاية

الأصل، وبمسافة لا تقل عن 50 كلم مثلا؟
سيدي الرئيس،

إن من شعار الديمقراطية التشاركية هو إشراك المواطن في اختيار المشاريع التنموية، غير أننا نجد أن هذا الشعار لا يطبق في الواقع من الكثير من المسؤولين وعلى رأسهم الوالي، حيث نجد المنتخب وممثل الشعب مغيبا تماما ولا يشرك في البرامج التنموية والتوزيع العادل للمشاريع، وهنا يجب إعادة النظر في قانون الولاية وقانون البلدية، وإعطاء الصلاحيات الكاملة للمنتخب، حتى يقوم بدوره على أكمل وجه، وفي الوقت نفسه، يمكن محاسبته إن قصر أو تجاوز المسؤوليات المنوطة به.
وشكرا لكم على حسن الاصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد علي بلوط؛
المتدخل الثالث هو السيد ناصر بن نبري، تفضل.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي عرض ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد بعد مرور 35 سنة على آخر تقسيم إقليمي عرفته البلاد، وفي ظرف سياسي بالغ الحساسية، فالجزائر تمر بواحد من أكبر المنعرجات التاريخية منذ الاستقلال، فجزائر ما قبل 22 فيفري ليست جزائر ما بعده.

إن الحراك الشعبي المبارك الذي انطلق قبل 9 أشهر من اليوم، وضع الجزائر على عتبة جمهورية جديدة، بكل ما تحمل هذه الكلمة من خيارات سياسية واقتصادية تحدد مستقبلها لسنوات طويلة قادمة، جزائر تؤسس لديمقراطية حقيقية تشاركية، تعود فيها الكلمة للشعب السيد، جزائر المؤسسات وليست جزائر الأشخاص أو الجماعات، جزائر يكون فيها الولاء للوطن والمصلحة العليا، أولا وأخيرا، جزائر

فعالية أكبر للجماعات المحلية، وتسيير وتحكم أكثر مرونة ومردودية.

أما بالنسبة للمدن الكبرى، فأقترح اعتماد نظام المحافظات الكبرى.

كما يجب العمل على استحداث إنعاش مالي للبلديات، من خلال مسح ديونها، حتى نسمح لها بانطلاقة تنمية حقيقة.

وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد ناصر بن نبيري؛ والآن الكلمة للسيد بوجمعة زفان، فليفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم، معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

لقد استقبل، بكل ارتياح وغبطة وسرور، جميع فئات المواطنين والمواطنات والإطارات والمسؤولين على حد سواء، القاطنين بولايات أدرار (03)، القديمة والجديدين، مشروع هذا القانون المتضمن ترقية الولايتين المنتدبتين تيميمون وبرج باجي المختار إلى ولايات كاملة الصلاحية، وذلك لما يترتب عن هذا الإجراء من:

1 - تقليص المسافات بين مقر الولاية الأم والبلديات والدوائر التابعة للولايتين الجديدين.

2 - إحداث مناصب جديدة لترقية إطارات هذه المناطق وتوفير مناصب عمل جديدة وعديدة في نفس الوقت لضمان سير العمل في القطاعات المختلفة.

3 - تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف الضغط عن المسؤولين وتسهيل عملية المتابعة والمراقبة للمشاريع ولأحوال المجتمع، إذ إنه لولا الجهد الكبير والعمل المضني الذي يقوم به كل الإطارات والمسؤولين وعلى رأسهم السيد والي الولاية ورئيس المجلس الشعبي الولائي، لما تمت الإحاطة بمتطلبات المواطنين في جميع نواحي الولاية

العدل وليست جزائر العدالة، جزائر القيم الثابتة وليست جزائر الأشخاص والولاءات المتغيرة، جزائر تلتزم برأي الأغلبية وتحترم رأي الأقلية.

السيد الرئيس،

لا يمكن الحديث عن نهضة اقتصادية، في ظل نظام إداري تجاوزه الزمن، فالدولة تستمد قوتها من قوة مؤسساتها، إلا أننا وبكل أسف مازلنا نعتمد نظاما إداريا تجاوزه الزمن، بدءا من البلدية وصولا إلى الوزارة.

فلدينا اليوم رئيس بلدية مجرد من كل الصلاحيات، ما عدا صلاحية الهدم وجمع النفايات، وحتى هذه المهام لا تؤدي على أكمل وجه، فأصبحت البلدية تعيش حالة شلل تام، فانتشر البناء الفوضوي والأسواق الفوضوية، وتراكت النفايات بسبب العجز، كل هذا بسبب التقيد الذي تفرضه القوانين والحد من صلاحيات المنتخبين المحليين.

فال المطلوب اليوم إعادة تحين كل القوانين المعمول بها، وفق متطلبات الشعب والثوابت الوطنية وبالأخص الدستور والعديد من القوانين، على غرار قانون الصفقات العمومية وقانون الجباية المحلية وقانوني البلدية والولاية، وإعادة النظر أيضا في دور المجالس المحلية المنتخبة وصلاحيات ودور الجماعات المحلية في التنمية، وهذا من أجل تحديد المسؤوليات وتوضيحها، حتى يعمل المنتخب المحلي في أريحية، بعيدا عن كل ضغط أو تقيّد، كما يجب إعادة النظر في التقسيم الإداري والإقليمي، من أجل تطبيق القانون بحذافيره، من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وهذا بزيادة عدد البلديات، وفق معايير الكثافة السكانية، كما هو معمول به في العديد من دول العالم، وتوسيع صلاحياتها مع ضرورة ترسيم تمثيل كل قطاعات الدولة على المستوى البلدي، من أجل متابعة ومرافقة إنجاز المشاريع، وربحا للوقت وتجاوزا للعراقيل البيروقراطية.

كما أنني أتساءل اليوم عن الدور الذي لازالت تلعبه الدائرة في منظومة الجماعات المحلية، بالنظر لطبيعة عملها البيروقراطي الذي تقوم به؟

وهنا أؤمن مشروع هذا القانون، القاضي باستحداث 10 ولايات و 44 ولاية منتدبة، إلا أنني أدعو الحكومة للتفكير ضمن خطة شاملة للإصلاح الإداري، لرفع عدد الولايات في مرحلة لاحقة واستبدال الدوائر بولاية منتدبة، على ألا يتجاوز عدد البلديات من 4 إلى 10 بلديات، من أجل

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ والكلمة الآن للسيد محمد بوبطيمة، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا رسول الله، بسم الله القائل في محكم التنزيل "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدان الوزيران،

زميلاتي، زملائي،

مثلو الأسرة الإعلامية،

الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في مستهل كلمتي، أن أتوجه بالتحية الخالصة إلى شعبنا بمختلف فئاته وشرائحه، على مواقفه الشجاعة والقوية النابعة من أصالته وانتمائه الحضاري، على الهبة القوية في الرد على التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد، وعلى دعمه ووقوفه إلى جانب جيشه الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، هذا الجيش الذي عودنا بحكمته وتبصره كيف يتصدى للمحن والصعاب، أنه بحق وجدارة سليل جيش التحرير الوطني، وتحية إلى كل أسلاك الأمن لما تقوم به من عمل جبار.

سيدي الرئيس،

إننا نشمن ما جاء في مشروع هذا القانون المعروض أمامنا، الذي كان له الصدى الإيجابي في نفوس أغلب أبناء الشعب، خاصة سكان الجنوب، وإنه لقرار شجاع صادر عن إرادة قوية ونظرة ثاقبة، واستشرافا للمستقبل، فتحية إلى كل الذين ساهموا في وجوده، رئاسة وحكومة وإطارات.

إلا أنه وفي هذا الإطار، لابد من القول إن أبناء بلديتي (بلدية متليلي الشعانية) كانوا ولا زالوا وباللحاح ينتظرون أن ترقى دائرتهم إلى ولاية منتدبة، لتتمكن مستقبلا من أن تكون ولاية بكامل الصلاحيات، وهذا:

- إعتبارا للبعد التاريخي، فالشعانية يتواجدون بالمنطقة منذ أكثر من عشرة قرون، وللمكانة التاريخية التي حظوا بها إبان المقاومات الشعبية والمساهمة الفعالة أثناء حرب التحرير الوطني.

- نظرا للخصوصية الاجتماعية والاقتصادية لأهل

التي تعرف بالولاية القارة.

4 - الاقتصاد والعقلانية في استهلاك الوسائل المطلوبة لتسيير الأعمال المختلفة.

5 - إعطاء فرص أكثر لاستغلال الثروات والمبادرات الموجودة في كل ولاية، بما يتلاءم مع مناخها وذهنيات ساكنيها قصد تثمين مداخلها.

6 - تسهيل إجراءات وصول المساعدات للمحتاجين والمعوزين.

سيدي الرئيس، معالي الوزير، إن مجيء مشروع هذا القانون في هذا الوقت بالذات، يثبت لحكومة دولة الوزير الأول المصادقية والثقة التامة، من طرف جميع المواطنين، حيث عاهدت ووفت، بالرغم من الصعوبة المالية التي تعيشها بلادنا.

سيدي الرئيس، إن هذا التنظيم يندرج في إطار مواصلة العمل على توفير الظروف الأكثر ملاءمة، لتطوير وتنمية القدرات والإمكانات الموجودة في كل ولاية، ومن هذا المنظور، يتوجب على جميع القاطنين بهذه المناطق الإقرار والعرفان لهذه الالتفاتة التي نرجو أن ترقى برفع التجميد عن كافة المشاريع المبرمجة لهذه الولايات، وعلى عملية إدماج الشباب في المؤسسات والهيئات التابعة للتوظيف العمومي، والسعي لإنجاحها، من خلال بذل المزيد من الجهد والعمل لكسب معركة التنمية في جميع المجالات، خاصة التي تساهم في ترقية معيشة المواطن عن طريق القيام بالاستثمارات الناجحة وتشجيع القائمين بها في هذه المناطق، خاصة في مجال الفلاحة والصناعات التحويلية والسياحة الصحراوية بجميع أنواعها، مع تكفل الدولة بإجراءات تسهيل تسويق المنتجات، ومن هذا المنطلق، يتأكد أن الدولة وفرت الجو الملائم لتحقيق كل ما تم ذكره. وعليه، يتوجب على ساكنة هذه المناطق الالتفاف حول ما تقرره الدولة بخصوص الحفاظ على المؤسسات الدستورية عامة وعلى المؤسسة العسكرية وجميع الأسلاك الأمنية بصورة خاصة، وذلك عن طريق الالتزام بالمشاركة الجماعية في الانتخابات الرئاسية المقررة يوم 2019/12/12 بكل حرية وديمقراطية.

وفي النهاية، نشير إلى ضرورة المراجعة مع السادة الولاة للقيام بتصحيح بعض الأخطاء في كتابة أسماء بعض البلديات؛ وشكرا.

الآن الكلمة للسيد مولود مبارك فلوتي، فليفضل مشكورا.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية المحترم،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي مشروع هذا القانون المعروض أمامنا اليوم، الذي
يعدل ويتمم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 04 فبراير
1984، في إطار حرص الدولة على التكفل أكثر بمختلف
مناطق الوطن، وضمان التنمية لكل الجهات، لاسيما
الجنوب الكبير، ويعتبر هذا التقسيم الإداري الثالث
من نوعه والذي رفع عدد الولايات إلى 58 ولاية بكامل
الصلاحيات والولايات المنتدبة إلى 44، حيث كان الأول
سنة 1974، أين تم ترقية 16 ولاية جديدة لتصبح 31، بعد
أن كانت 15 ولاية، تلاها تقسيم آخر سنة 1984، ليرتفع
عدد الولايات إلى 48.

سيدي الرئيس،

سيساهم هذا الإجراء - دون شك - في تدعيم مبدأ
اللامركزية، وتوفير متطلبات التنمية المستدامة، ومحاربة
التهميش والعزلة وتحقيق التوازن الجهوي المنشود، كما
يعطي للجماعات المحلية الأدوات القانونية والتنظيمية
التي تمكنها من ممارسة صلاحياتها على النحو الذي يخدم
التنمية المحلية، وتوفير الخدمات بنوعية أحسن، عن طريق
تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الإطار المعيشي له.

كما يساهم هذا التقسيم الإداري في جعل الجماعات
المحلية مناطق جذب واستقطاب للاستثمار، بغرض خلق
الثروة وتوفير مناصب شغل للمواطنين، وسيساعد هذا في
الاستقرار في جو من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية،
والحياة الكريمة لساكنة هذه المناطق من جنوبنا الكبير.

سيدي الرئيس،

إننا نتطلع أن تتابع الدولة مسار إعادة التنظيم الذي

المنطقة، وكون دائرة متليلي الشعانية تتوسط عددا من
البلديات التي انبثقت عنها أثناء التقسيم الإداري سنة
1984، والتي كانت بمثابة أحياء تابعة لها، وهي كل من
منصورة، سبب، حاسي لفحل، زلفانة.

- تلبية لمطلب السكان المتكرر، والذين أخذوا وعودا منذ
1991، ولعلمنا أن ملفا في هذا الإطار موجود بمصالح رئاسة
الحكومة، ومن هذا المكان، أرفع انشغال سكان دائرتي،
مطالباً بأن ترقى إلى مصاف ولاية بكامل الصلاحيات.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

أود أن أشير، في هذا الصدد، أن اسم بلديتي كان بالإسم
التالي: بلدية متليلي الشعانية - دائرة متليلي الشعانية، وفقا
للمرسوم الرئاسي المؤرخ في 07/03/1975، وأثناء التقسيم
الإداري لـ 1984، حذفت كلمة الشعانية من التسمية، حيث
لم يتفطن لذلك أحد وبقيت التسمية الأولى سارية المفعول
في كل الوثائق، ومع استعمال البطاقات اليوميرية، حيث
اعتمد مرسوم 1984، تفاجأ السكان بسقوط كلمة الشعانية
من التسمية، حيث راسلوا وزارتك بتاريخ 04/12/2016،
عن طريق السيد والي الولاية. وعليه، ومادامنا بصدد دراسة
مشروع هذا القانون، فإنني أطلب منكم، السيد الوزير، أن
تعاد التسمية إلى ما كانت عليه من قبل، حسب مرسوم
1975.

في الأخير، أود السيد الوزير، استغلال وجودكم معنا
لأرفع انشغالا أخيرا.. لأن تلبيته سيبعث الراحة والطمأنينة
إلى قلوب الكثير من مواطني ولايتي، وإحقاقا للحق، وإرجاع
الحقوق لأصحابها، بضرورة إرجاع بنادق الصيد لأصحابها،
والتي أخذت منهم منذ التسعينيات، أي منذ ما يزيد عن
26 سنة، لأنه ليس هناك أي مبرر لتأخير ذلك، خاصة ما
تعلق بسكان بلدية متليلي، فيا عجا! كيف يتحجج هؤلاء
بحجج غير مقنعة، في الوقت الذي يرون الكثير من المواطنين
يخرجون في الحفلات والمناسبات بمثل هذه البنادق المأخوذة
منهم، علما أن من هؤلاء مجاهدون وأبناء مجاهدين وحتى
أبناء شهداء؟

في الأخير، شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛

انشغالات سكان ولاية تلمسان عامة، وسكان الولايتين المنتدبتين الجديدتين، مغنية وسبدو خاصة، فمما لاحظنا أن هناك تقزما لهاتين الولايتين المنتدبتين، من حيث عدد البلديات المنتمية إليهما، حيث حصلت ولاية سبدو المنتدبة على خمس (05) بلديات، أما ولاية مغنية المنتدبة فحصلت على ست (06) بلديات، أي في المجموع 11 بلدية، في حين يبقى للولاية الأم 42 بلدية، وهذا ما يدعو للاستفهام من حيث صغر حجم هاتين الولايتين المنتدبتين، أمام شساعة الولاية الأم !!

أما الانشغال الثاني، فيخص بالأساس بلدية مغنية، حيث - وكما تعلمون - أنها واجهة البلاد من الناحية الغربية وتعتبر من بين أكبر بلديات الوطن، ورغم أن عدد سكانها يفوق 200000 نسمة، يعني تعداد سكاني يفوق تعداد بعض الولايات، فيها أكثر من 46 ابتدائية و19 متوسطة، 5 ثانويات وجامعة، فيها 13 تجمعاً سكانياً غير حضري، عدد سكان كل تجمع من 5 آلاف إلى 13 ألف نسمة، وتعتبر ملاذاً ومركز عبور لآلاف الحاملين بالهجرة إلى أوروبا من دول إفريقية وعربية. والسؤال هنا، معاليكم، هل يستطيع مجلس بلدي تسيير كل هذا بميزانية وإمكانات بلدية بسيطة؟ ورغم كل العناية التي يوليها السيد الوالي الحالي لهذه البلدية، ورغم كل الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية، إلا أنها تعتبر بلدية بميزانية ضعيفة، وتغطية أمنية بسيطة، وحماية صحية بمستشفى لا يرقى إلى مطلب 200 ألف نسمة.

وعلى هذا الأساس، فأنا أنقل إلى معاليكم انشغال جميع مواطني مغنية في إعادة النظر في تقسيم هذه البلدية إلى أربع بلديات، تستطيع من خلالها التحكم في التسيير، وتلبية مطالب ساكنة هذه المدينة؛ وشكراً.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً للسيد ضياء الدين بلهيري؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر موحلوة، فليتفضل مشكوراً.

السيد عبد القادر موحلوة: شكراً سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

شرعت فيه للإقليم، بتقسيم إداري جديد يأخذ بعين الاعتبار ولايات الشمال، حيث بلغت الكثافة السكانية أوجها، وتعددت على المواطنين أمورهم الحياتية والاجتماعية، بتوسيع المدن وعدم مسايرة المرافق الإدارية والخدمات لهذا التوسع، وهو شأن الولاية التي أنتمي إليها، أي ولاية سكيكدة، حيث من بين 13 دائرة التي تكونها هناك على الأقل ثلاث (03) دوائر تتوفر على كل المؤهلات التي تسمح لها بالترقية إلى ولايات منتدبة، وأعني بها دوائر: القل، الحروش وعزابة، وهي المؤهلات المتعلقة بعدد السكان، الإمكانية الاقتصادية والبشرية، البلديات التابعة لكل دائرة، طابعها الحضري، تاريخها النضالي ومساهماتها في مسار التنمية منذ الاستقلال، وكذا إمكانيات التوسع العمراني والجاذبية الاقتصادية في مجال الفلاحة والسياحة والصناعة، إضافة إلى أن هذه الترقية ستخفف الضغط عن الولاية الأم، ومختلف الإدارات والمرافق الخدماتية المرهقة، وتفتح آفاقاً مشرفة لمواطني هذه الجماعات المحلية.

سيدي الرئيس،

كانت هذه مداخلتي بمناسبة مناقشة مشروع هذا القانون، شكراً لكم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً للسيد مولود مبارك فلوتي؛ الكلمة الآن للسيد ضياء الدين بلهيري، فليتفضل.

السيد ضياء الدين بلهيري: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أولاً، أضم صوتي إلى صوت زملائي في تثمين قرار التقسيم الإقليمي الجديد، وهذا يعتبر تجسيدا لبرنامج الحكومة الرامي إلى تقريب الإدارة من المواطن، والدفع أكثر بعجلة التنمية إلى ما يصبو إليه المواطن.

وبهذه المناسبة ومن مبدأ أخذ وطالب، أنقل إلى معاليكم،

التنظيم، المشكل في الذهنية وليس في الذكاء. نحن نعاني من تسلط إدارتكم، وتجبرها، أنا شخصيا راسلت مصالحكم عدة مرات، ولكن دون جدوى. وأخيرا، أقول الوقت الحالي يستلزم علينا أن نؤجل الخوض في هذه المواضيع، لأنني متأكد أن هذه الأوضاع لن تبقى على حالها، لأننا اليوم نتوجه إلى جزائر أفضل، جزائر لطالما حلم بها أبناؤها ونعلم جيدا كذلك أن السلطة اليوم في يد الشعب، هذا جاء بعد جهد المخلصين للوطن، أقصد كل المخلصين وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية. وأريد كذلك حث زملائي، الأفاضل، على إنجاح العرس الوطني، المتمثل في العملية الانتخابية لانتخاب رئيس شرعي يأخذ الجزائر الجديدة إلى بر الأمان؛ وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد القادر مولخوة؛ الكلمة الآن للسيد الغالي مومن، فليتفضل.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

تحية طيبة ملؤها الإخاء والسلام.

في البداية، إسمحوا لي أن أبارك لمجلسنا الموقر مناقشته لمشروع القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، وهذه سابقة تسجل في تاريخ الحياة البرلمانية لمجلس الأمة، والذي أصبح بإمكانه، طبقا للمادة 137 من الدستور، اقتراح أو تعديل مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم.

وقد جاء مشروع هذا القانون - في اعتقادي - استجابة لرغبات وتطلعات العديد من المواطنين والمواطنات، لاسيما في جنوبنا الكبير، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على الحرص والاهتمام الكبير الذي توليه السلطات العليا في البلاد لهذه المناطق الكبيرة من وطننا الغالي.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
إن مشروع قانون التنظيم الإقليمي الجديد لقي استحسانا كبيرا من جُل أعضاء مجلسنا الموقر، لما له من أهمية في التكفل الأمثل بمتطلبات مواطني هذه المناطق، وخلق حركية تنموية في كل المجالات، كما نعلم أن أهلنا في مناطق الجنوب الكبير عانوا كثيرا من البعد الجغرافي بين عاصمة ولايتهم وبلدياتهم بالنظر إلى شساعة مساحتها. ولكن تضمن هذا المشروع كذلك بعض النقائص المتمثلة فيما يلي:

- عدم ذكر وضعية المجالس المنتخبة، وخاصة المجلس الشعبي الولائي للولايات الجديدة أو المستحدثة، وإحالة تطبيق هذا الإجراء إلى القوانين الخاصة المتعلقة بالانتخابات وقانوني البلدية والولاية، كمادة في النص التشريعي الحالي. وفي نفس هذا الباب، أريد أن أرفع انشغالا مهما، يتمثل في قانون الولاية وهيمنة سلطة الوالي على كل القرارات المتعلقة بتسيير الولاية، ومنحه كل الصلاحيات في جميع المجالات، مما جعل أغلب ولايات الجمهورية يتسلطون ويتجبرون في اتخاذ كل القرارات منها الصائبة والأخرى ارتجالية وفي أغلب الأحيان تكون دون جدوى.

سيدي الوزير،

إن شعار الديمقراطية التشاركية، التي تتغنى بها دائرتمك الوزارية، هي مجرد شعارات جوفاء، بعيدة كل البعد عن المعنى الحقيقي لها، فكيف نتحدث عن التشارك ونهمل أهم شريك، وهو المنتخب بصفة عامة؟

هنا نسأل زملائي، من منا يعلم ما يدور داخل تراب ولايته من مشاريع تنموية، ومن قرارات اتخذت، تتعلق بالتنمية المحلية بصفة عامة؟

السيد الوزير،

لماذا تتعمد المصالح المحلية التابعة لدائرتمك الوزارية تهميش المنتخبين؟ ولماذا ينظر إلينا نحن المنتخبين بنظرات عدائية وكأننا خصوم لا شركاء؟

سيدي الوزير،

كان من الأجدر إيداع قانوني البلدية والولاية كذلك مع مشروع هذا القانون المهم، لأن المشكل في التسيير وليس في

كما أن مشروع هذا القانون يهدف أساساً إلى إرساء دعائم اللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطن، وهو في ذات الوقت يرقى إلى تحسين ظروف معيشة الساكنة بمناطق الجنوب، وكذا توفير الشروط المواتية لترقية التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل أكثر.

غير أنه إذا كان مشروع هذا القانون جاء في مجمله لوضع تقسيم إقليمي منطقي ومتوازن، إلا أنه يتضمن بعض المفارقات يتعين استدراكها، من ذلك زيادة عدد الولايات إلى 58 ولاية، دون مرافقة بزيادة عدد البلديات، التي بقيت على حالها وهي 1541 بلدية، رغم أن العديد من المناطق في الوطن تتوفر على كافة المؤهلات التي تؤهلها للترقية إلى مصاف البلديات، ونذكر منها بعض التجمعات السكنية مثلاً: قرية تازبنت، وهي بولاية تبسة، التي ينحدر منها العلامة الشيخ العربي التبسي، وكذا شريط لزهري، وكذا دربال الأمين، وكذلك مدينة عين الزقيق، وقرية العقلة المألحة بولاية تبسة، وكذلك لوقصيعات والجدر بأولاد جلال، هذه على سبيل المثال، وهناك تجمعات كثيرة لا يتسع الوقت لذكرها.

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

أود التأكيد على مسألة هامة ينبغي إعطاؤها الأولوية الكاملة وهي الموارد البشرية، حيث يجب تعيين مسؤولي الإدارة المحلية بهذه الولايات الجديدة من بين الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة العالية، مما يسمح بالدفع أكبر لوتيرة التنمية الاقتصادية لهذه الولايات.

كما أقترح - معالي الوزير - مثلاً إلحاق بلدية بئر العاتر بفئة المناطق التي تستفيد من الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب، لما تشهده من نهضة فلاحية معتبرة، خاصة بمنطقتي فركان ونقرين.

أما فيما يخص الأحياء الجديدة، فإن ما يمكن ملاحظته بخصوص مخططات إنشاء الأحياء الجديدة، عدم تماشيها مع الأحياء والمدن العصرية والمعايير الدولية المعمول بها في مجال التهيئة الحضرية والعمرانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الأحياء الجديدة لا تراعي إطلاقاً الطابع المعماري وتقاليد كل منطقة.

لذلك - سيدي الوزير - يتوجب علينا الانتقال من الكم إلى الكيف، وهذه مهمة تقع على عاتق مكاتب الدراسات،

بتوجيه من السادة الولاة.

معالي الوزير،

إن تحقيق التنمية الشاملة في مختلف مناطق وطننا تقتضي ترقية الشباب حاملي الشهادات العليا، خاصة في الإدارات العمومية المحلية، والعمل على استغلال طاقاتنا البشرية الهائلة، والاستثمار فيها بشكل يعود بالفائدة على الجزائر.

ويجب التركيز أيضاً - مستقبلاً - على وضع مخططات لشغل الأراضي، تستجيب للمعايير الدولية، خاصة في الولايات الجديدة التي استحدثها مشروع القانون المعروض علينا اليوم للمناقشة.

علاوة على ذلك، يجب الاستمرار في السياسة التي تبنتها الدولة خلال السنوات الأخيرة، والمتعلقة بتشجيع السكن الريفي، قصد تثبيت الساكنة في المناطق الفلاحية والسهبية، والعمل على تشجيعهم ومد يد المساعدة لهم، وعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر منطقتي الشريعة وأولاد جلال.

كما ينبغي تدعيم صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لولاية تبسة من أجل:

- إعادة الاعتبار للمسالك البلدية والتطهير الحضري (نقرين)،

- التهيئة الحضرية بئر العاتر - الشريعة، الوزنة - العوينات، - المسالك الريفية، خاصة بلدية العقدة المألحة ومنطقة الرملية،

- إعادة الاعتبار للمدارس الابتدائية، فرغم الغلاف المالي المرصود لكن تبقى هناك نقائص،

- تسجيل مشروع إنجاز طريق مزدوج، يربط بين بئر العاتر وتبسة، والعوينات - الوزنة.

في الأخير، بدأنا نتجه نحو المسار الصحيح في مجال شغل الإقليم، بالنظر للتحديات الأمنية وكذا التنمية، مع توجيه سياستنا التنموية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات خاصة الأمن الغذائي.

ختاماً، لا يسعنا نحن كبرلمانيين إلا أن نشيد بجهود المؤسسة العسكرية وقيادتها الرشيدة التي رافقت الشعب الجزائري منذ بداية الحراك الشعبي السلمي، وغايتها في ذلك تمكين المواطنين والمواطنات من ممارسة حقوقهم الدستورية وانتخاب رئيس جديد يوم 12 ديسمبر، يعمل

على تحقيق طموحاتهم وآمالهم في بناء دولة يسودها العدل والقانون.

ولا يفوتني أن أنه بترجمة هذه المسيرات الحاشدة الراضة للتدخل الخارجي في شؤون بلادنا، إلى استقلال قرارنا السياسي والاقتصادي، وهذا لا يتأتى إلا بالعمل "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". شكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الغالي مومن؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتشرف مجلس الأمة بدراسة مشروع التقسيم والتنظيم الإقليمي الجديد، وهي سابقة أولى في حياة التشريع لمجلس الأمة، ذلك أن هذا المشروع هو أول نص يودع لدى مجلس الأمة، عقب التعديل الدستوري لسنة 2016، والذي خول بموجب المادة 137 لمجلس الأمة الأسبقية في المناقشة والتصويت على مشاريع واقتراحات القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

وفي هذا السياق، بودي أن أتقدم أمام الحضور الكريم بهذا الاقتراح، والذي يتضمن تعديل نص المادة 52 مكرر 6، المتعلقة بترقية الولاية المنتدبة «تقرت» إلى ولاية جديدة كاملة الصلاحيات.

واقترachi هذا، أن مدينة تقرت لها خصوصية جغرافية واجتماعية وعائلية خاصة، وبالنظر لذلك، فإنه ثمة بلديات كان يفترض أن يتم إدماجها وضمها لولاية تقرت، وهي البلديات التالية: الحجرة، العالية والبرمة، لاسيما أن هذه البلديات مرتبطة عائليا واجتماعيا وجغرافيا وإداريا وقضائيا بمدينة تقرت أكثر منها لولاية ورقلة، فضلا عن ارتباط سكانها ووجدانها بمنطقة تقرت.

زميلاتي، زملائي الأعضاء،
إن التقسيم الإقليمي الجديد يمنح فقط لولاية تقرت مساحة 20٪ من المساحة الإجمالية للولاية الأم ورقلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن عدد سكان تقرت 43٪ مقابل 57٪ لولاية ورقلة.

ولا شك أن اقتراحنا لهذا التعديل ودمج البلديات المذكورة، سيحقق العدالة بين الولايتين، سواء من حيث نسبة عدد السكان أو المساحة (50٪ لكل ولاية)، وهذا تعديل منطقي وعادل للولايتين.

لكل هذه الأسباب، نرجو ونلتمس منكم الموافقة على اقتراحنا وإلحاق البلديات المذكورة سالفا بولاية تقرت، خاصة وأن التركيبة الجغرافية والاجتماعية هي التي تطبع الحياة العائلية لسكان تقرت، وفقا للموروث التاريخي والإنساني والسوسيولوجي لسكان منطقة تقرت والبلديات الثلاث المذكورة أعلاه هي جزء من ذلك.

السيد وزير الداخلية، حبذا لو يحترم الولاة أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة، بروتوكوليا، أما أن نصبح نحن في آخر الصف فهذا غير مقبول؛ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ والكلمة الآن للسيد بوحفص حوباد، فليفضل مشكورا.

السيد بوحفص حوباد: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، بصفتي عضوا منتخبا بمجلس الأمة عن ولاية البيض، تقتضي مني الثقة والمسؤولية وتمثيلي للولاية أن أتقدم باسمي ونيابة عن الساكنة لهذه الولاية بجزيل الشكر، على قرار مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير، المنعقد يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019، تحت رئاسة فخامة رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، وخصوصا ما

يأتي عرض مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، بعد انقضاء 36 عاما منذ آخر تقسيم إداري عرفته الجزائر، فباسم قاطنة ولاية البيض، أشكر السيد رئيس الدولة، والحكومة الجزائرية، على هذا القرار الشجاع، رغم الأزمة المالية التي تعيشها البلاد والأثر المالي الذي سينجر عن هذا الإجراء. وفي الأخير، أرجو من معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية، التعاطي الإيجابي مع هذا الاقتراح المحق والعاقل والملمح والهام والضروري لسكان ولاية البيض.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد بوحفص حوباد؛ والكلمة الآن للسيد حكيم طمراوي، فليتنفضل مشكورا.

السيد حكيم طمراوي:

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة،
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقتضي منا المناسبة الإعراب عن تثميننا ومباركتنا للقرار الذي جاء به مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير، المنعقد يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019، تحت رئاسة فخامة رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، والذي جاء باستحداث مقاطعات إدارية جديدة على مستوى الهضاب والجنوب، بترقية 10 مقاطعات إدارية بجنوبنا الكبير، إلى مصاف ولايات كاملة الصلاحيات، وكذا إنشاء وترقية أربع وأربعين (44) دائرة إلى مصاف مقاطعات إدارية جديدة، موزعة عبر تسع عشرة (19) ولاية.

سيدي الرئيس،

يأتي عرض مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، بعد انقضاء 36 عاما منذ آخر تقسيم إداري عرفته الجزائر، لكن نظرا

يتعلق منه بترقية المقاطعات الإدارية العشر (10)، المنشأة على مستوى جنوبنا الكبير، إلى مصاف ولايات كاملة الصلاحيات، وكذا إنشاء وترقية أربع وأربعين (44) دائرة إلى مصاف مقاطعات إدارية جديدة، موزعة عبر تسع عشرة (19) ولاية، منها ولاية البيض، الممثلة في الأبيض سيدي الشيخ، فلکم مني ونيابة عن ساكنة الدائرة والولاية بصفة عامة، جزيل الشكر والعرفان؛ وإن كانت هذه الترقية غير كافية مقارنة بمساحة الولاية، التي تقدر بـ 71697 كم²، وتضم 8 دوائر، و22 بلدية، وجمعها بين الطابع الصحراوي وطابع الهضاب العليا، نظرا لخصوصيتها الرعوية والفلاحية والاجتماعية.

فهذه المعطيات والخصائص التي تتميز بها، ترقى لأن تحوز على ولايتين منتدبتين أو أكثر، ولم لا؟ ترقية دائرة الأبيض سيدي الشيخ إلى ولاية كاملة الصلاحيات، ودائرة بوقطب إلى ولاية منتدبة، لأن الاكتفاء بترقية دائرة الأبيض سيدي الشيخ إلى ولاية منتدبة فقط عوض ولاية بصلاحيات كاملة وعدم ترقية دائرة بوقطب إلى ولاية منتدبة لا يلبي الطموحات التنموية للسكان، موازاة وخصوصية الولاية، كما سبق وذكرت فدائرة الأبيض سيدي الشيخ متواجدة في جنوب البيض، ودائرة بوقطب متواجدة في شمال البيض، بمنطقة الهضاب العليا للولاية، ولكل منهما خصوصيتها الجغرافية والمناخية، كما أن عامل المسافات «يفرض» تقريب الإدارة الإقليمية من المواطنين التابعين لها. ما لا يخفى عليكم أن دائرة بوقطب تتميز بحجمها والتعداد السكاني الكثيف بها، وبعدها عن عاصمة الولاية بأكثر من 100 كلم، وموقعها الاستراتيجي الممتاز، ولاعتبارها منطقة حساسة ضمن الهيكل العمراني لغرب البلاد، إذ إنها تقع ضمن شبكة هامة من العلاقات التجارية التي تربط الأقطاب الرئيسية، سواء في التجارة أو في الصناعة على حد سواء، ما يجعلها ترقى لأن تكون ولاية منتدبة.

كذلك تحقيقا للأهداف التنموية المرجوة، وتحقيقا لغاية تقريب الهياكل الإدارية من المواطن، وتجسيذا لأهداف التنمية المحلية من خلال اللامركزية، التي تعتبر الضمانة الحقيقية لتنمية محلية حقيقية تلامس نبض وحاجة الناس، وكذا اختصارا لعامل المسافات، التي كثيرا ما كانت السبب الأول في تعثر برامج التنمية.

سيدي الرئيس،

للنمو الذي شهدته الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فإن مشروع القانون المعروض أمامنا اليوم قد جاء في وقته، خاصة بعد العديد من المطالبات والملاحظات والتوصيات، الصادرة عن عديد الجهات الحكومية وغير الحكومية، التي دعت لضرورة إعادة النظر في التقسيم الإقليمي للبلاد، من أجل تحقيق الأهداف التنموية وتماشيا مع التطور الحاصل في البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا.

ومن هذا المنطلق - سيدي الرئيس - وبصفتي عضوا منتخبا عن ولاية الطارف المجاهدة، فإنه لا يخفى على أحد ما تزخر به هذه الولاية، الواقعة بأقصى شمال شرق البلاد، من امتيازات جغرافية وسياحية وطبيعية معطاءة وبيئية سخية، جعلها أن تكون ولاية ذات طابع فلاحي بامتياز، وأهلها لأن تكون ولاية ذات قطاع اقتصادي لا يستهان به كذلك، إضافة إلى حيزها الجغرافي الكبير الذي يضم 24 بلدية و7 دوائر.

هذا ما يتطلب - سيدي الرئيس - تجسيد مبدأ اللامركزية، بتقريب الإدارة من المواطن، من خلال اقتراحات ترقية كل من دائرة القالة، المتواجدة أقصى شرق ولاية الطارف إلى ولاية منتدبة، والتي تعتبر منطقة سياحية، تتوفر على المرجان وعدة أنواع من الأسماك وتحوز على أروع المناظر الطبيعية، بالإضافة إلى محاذاتها للحدود التونسية وضمتها محمية القالة الوطنية.

وكذا - سيدي الرئيس - ترقية دائرة الذرعان، المتواجدة أقصى غرب ولاية الطارف، والتي تعتبر همزة وصل بين ثلاث ولايات وهي (الطارف، عنابة، قالة)، ونظرا لما تزخر به من إمكانيات اقتصادية كبيرة، واستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة لفائدة المواطن وخلق ديناميكية على مستوى الشريط الحدودي والتجمعات السكانية الكبرى في الأطراف.

أملنا، معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية، أن يحظى اقتراحنا هذا بالدراسة والتجسيد، لتحقيق أمنيات وطموح سكان كل من دائرتي القالة والذرعان، وولاية الطارف.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد حكيم طمراوي؛

والكلمة الآن للسيد محمد الواد، فليفضل مشكورا.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أيها الحضور،
السلام عليكم.

إن الجزائر وطننا، بلد شاسع ومتنوع جغرافيا، فالجزائر تشمل مناطق صحراوية كبيرة، وتركيبية بشرية متنوعة كذلك.

ولذا، فإن التقسيم الإداري الجديد جاء ليقرّب الإدارة من المواطن، ويعزز كرامة المواطنين ويصون حقوقهم، وهذا التقسيم له أبعاد سياسية واقتصادية.

ومن هذا المنبر، أنوه وأبارك بهذه القرارات الشجاعة، التي اتخذتها الحكومة، كما أغتنم هذه الفرصة لأقدم الشكر الجزيل باسمي وباسم سكان منطقة «سبدو» بولاية تلمسان، إلى السيد الوزير الأول، شكرا لكم مرة أخرى، لأن ترقية دائرة «سبدو» مطلب شعبي قديم قد تحقق على يدكم، فهذه الترقية ستفسح - بلا شك - مجال التنمية وتدفع بعجلة التقدم والازدهار لهذه المناطق النائية والمجاهدة.

ومن هذا المنبر - كذلك - أبارك هبة الشعب الجزائري المتمثلة في الحراك الشعبي، الذي يحارب الفاسدين ومن خربوا البلاد، ويمكن العدالة الجزائرية من لعب دورها الكامل في محاربة هذه الظاهرة القبيحة والمشيئة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد الواد؛
الكلمة للسيد مصطفى جبان.

السيد مصطفى جبان: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أتدخل في هذا اليوم، مثنيا ومباركا للإجراءات المتخذة مؤخرا، والمتعلقة باستحداث ولايات جديدة، في جنوبنا الكبير، ولايات منتدبة في الهضاب العليا، وكلنا ثقة في نجاعة هذا المشروع، والذي سوف يرفع الغبن عن ساكنة هذه المناطق، ويساهم دون شك في تنميتها وخلق مناصب شغل للإطارات والشباب وخريجي الجامعات بها.

ومن هذا المنبر، نشكر الحكومة على القرارات الشجاعة التي أقرتها في ظرف وجيز.

أناشد الشعب الجزائري للخروج يوم 2019/12/12، لإعطاء درس في حب الوطن، ردا على التدخل السافر للبرلمان الأوروبي في الشأن الداخلي الجزائري، كما نبارك قرار إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل ورفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة ومنحة التمدرس.

وفيما يلي أقدم ببعض الاقتراحات:

- ترقية التجمعات الثانوية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، بولاية تيسمسيلت مثل قرية سلمانة وقرية مقيصة وقرية سيدي إبراهيم وقرية أم فراجة وقرية أم العلو إلى بلديات.

- مراعاة كل من عاملي المساحة والموارد الطبيعية، لخلق التوازن في التقسيم الإداري الجديد، وتجنب خلق ولايات ضعيفة وفقيرة، مثلما حدث في التقسيم الإداري لسنة 1984، وما نتج عنه ولايات مثل: تيسمسيلت وخنشلة والنعام ولايات فقيرة.

- الاعتماد في التقسيم الإداري على معطيات علمية بحتة.

- كذلك نطالب بإنشاء ديوان ولائي خاص بالخدمات المدرسية، للقضاء على الفوارق بين المدارس، قصد تحسين الخدمات المدرسية في طور الابتدائي.

- مضاعفة عدد مناصب الشغل للبلديات، وخاصة لسائقي الحافلات للتنقل المدرسي، مثلما فعلت وزارة الداخلية، مع استحداث مناصب شغل لعمال المطاعم.

- مطالبة الحكومة بضم كل بلديات ولاية تيسمسيلت لصندوق الهضاب العليا، كونها بلديات فقيرة ذات طابع

جبلي غابي.

- المطالبة بجعل مقبرة باب البكوش مقبرة وطنية، كونها تضم 1200 شهيد من كل الولايات، وهذا تشريفا للولاية الرابعة المجاهدة.

- التكفل بالمنشآت الرياضية، في إطار صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (FCCL).

وفي الأخير، نطالب من الحكومة منح رؤساء البلديات صلاحيات كاملة لخدمة المواطنين.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ مصطفى جبان؛ الكلمة الآن للسيد محمد عمارة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمارة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ممثلا عن الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

الفضليات والأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

نساء ورجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لقد تسبب النمو الديمغرافي المتسارع في البلاد توسع الكثافة السكانية، مما جعل السلطات العليا للبلاد تفكر في استراتيجية للتنمية والتوزيع العادل للثروات، وترقية المناطق الحدودية بالخصوص، مما سيسمح، لا محالة، للمواطن بهاته المناطق بالاستفادة من برامج التنمية وتقريب الإدارة منه. ولقد جاء مشروع هذا القانون في الوقت المناسب لإعادة الاعتبار وتفادي العزلة واستدراك أخطاء سابقة، ارتكبت في إعادة التقسيم الإداري للمناطق سابقا.

كما نلفت الانتباه إلى أن ترقية بعض الولايات المنتدبة، لدلالة على جعل هاته المناطق مناطق استقرار وتنمية خاصة، ويقوي آلية التبادل التجاري والثقافي، مما يعود على بلادنا وعلى هذه المناطق بفوائد جمة.

إن مشروع هذا القانون، الذي هو بصدد النقاش في

لمشروع هذا القانون، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84-09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404، الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والذي يأتي تطبيقاً للصلاحيات الجديدة التي حولها التعديل الدستوري لسنة 2016 لمجلس الأمة، على اعتبار أن مشاريع واقتراحات القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تودع لدى مكتب مجلس الأمة، وتبعا لذلك يحق لأعضاء المجلس تقديم التعديلات بخصوص هذه المشاريع، وهو في الحقيقة تطور مهم يعرفه مجلسنا الموقر. زميلاتي، زملائي،

إن الغاية من مشروع هذا القانون، والذي بموجبه تم استحداث 10 ولايات جديدة بالجنوب، هي إعطاء هذه الولايات حقها الكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة، وتقريب الإدارة من المواطن، من جهة أخرى. غير أن المتمعن في مشروع هذا القانون، يجد أن رفع عدد ولايات الوطن إلى 58 ولاية، لم يرافقه بالمقابل زيادة عدد البلديات، والتي بقيت بنفس العدد أي: 1541 بلدية.

زيادة على ذلك، فقد تم إقصاء عدة دوائر، كان يفترض أن يتم ترقيتها إلى ولايات كاملة الصلاحيات، من ذلك مثلا بوسعادة بالمسيلة، التي كان ينتظر ترقيتها إلى ولاية سنة 1974، والعلمة بسطيف، على الرغم من توفرهما على كل المؤهلات البشرية والمادية التي تؤهلها لذلك.

وفي سياق آخر، بودي الإشارة فقط إلى أن التقسيم الإداري الجديد، الذي اقترحه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لم يراع بعض الاعتبارات الإقليمية، فنجد مثلا مدينة سيدي عبد الله التي تمت ترقيتها إلى ولاية منتدبة، وهي لا تحتوي أصلا على بلدية، وهو الحال كذلك بالنسبة للولاية المنتدبة علي منجلي، وكان من الأجدر أن يكون مرسوم خاص بالولايتين مع استحداث بلدية لكل منهما.

كما أن التقسيم المقترح تضمن إلحاق بعض البلديات بالولايات المنتدبة الجديدة، وعلى سبيل المثال نذكر بلدية المطرفة بولاية المسيلة، التي تمت إلحاقها بالولاية المنتدبة «مقرة»، رغم بعدها الجغرافي عن هذه الأخيرة.

في الأخير، لا يسعني إلا أن أثنى عاليا مشروع هذا القانون، الذي جاء في مرحلة صعبة وحساسة جدا، استجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات بجنوبنا الكبير،

مجلسنا الموقر لهو لبنة تضاف إلى التشريعات السابقة، في ترقية مدنا ومؤشرا من مؤشرات التنمية البشرية والثقافية والاجتماعية لبلادنا.

إلا أنني ولا بد في هذا النطاق أن أنوه بالمجهودات الجبارة للحكومة الجزائرية، على هذا العمل الجبار، الذي سيخلق مناصب شغل جديدة، ويتيح كذلك فرصة جديدة لإعطاء شباب هاته المناطق حقهم في التشغيل، والتكفل بهم أكثر من أي وقت مضى.

كما أشكر كذلك الحكومة، التي فكرت في ترقية مدينتي المشرية وعين الصفراء، إلى ولاية منتدبة، والتي كانت مطلبا شعبيا لساكنتها، ولا شك أن هذه المدن ذات كثافة سكانية كبيرة، وتستحق أن تكون هي كذلك، ومن خلال هذه الترقية أتوجه إلى كل مواطني وساكنة مدينتي المشرية وعين الصفراء بتهانينا الحارة، وإلى كل المواطنين، عبر كافة القطر الجزائري، الذين استفادوا هم كذلك من هاته الترقيات.

وفي الأخير، ولكي لا تفوتني الفرصة، سيدي الرئيس، وكبرلماني جزائري، أرد بكل استنكار على كل التدخلات التي يريد من خلالها البرلمان الأوروبي أن يتدخل في شؤوننا الداخلية، عشية الاستحقاق التاريخي الذي - ومن دون شك - سيرد عليه الشعب الجزائري بكل قوة يوم 12/12؛ شكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد عمارة؛ والكلمة الآن للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بودي، في البداية، أن أهني مجلس الأمة، على مناقشته

الأم، والتي يتجاوز عدد سكانها 230 ألف نسمة، ومن حيث التطور العمراني المتسارع الذي يتبعه نمو ملحوظ في الكثافة السكانية للمدينة، ومن حيث مقتضيات المرفق العام يتطلب السعي لوضع تنظيم أنجع لتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية، حيث أنشئت مندوبيات بلدية منذ سنوات نريد ترقيةها إلى بلديات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لطالما انتظر سكان دائرة العبادلة بولاية بشار أن ترقى إلى ولاية كاملة، وكان الطلب ملحا، لكنهم صدموا أثناء التقسيم الإداري الأخير، بحيث كان سكان الجهة ينتظرون - على الأقل - أن ترقى هذه الدائرة إلى مقاطعة إدارية - غيرها ممن هم أقل إمكانيات طبيعية وبشرية، فهي تضم سهل العبادلة الكبير، وسد جرف التربة الذي يعد من أكبر السدود، زيادة على أنها منطقة حدودية؛ وبالتالي فهي تستوفي كل الشروط المطلوبة لأن ترقى إلى ولاية كاملة مثل بقية الولايات المستحدثة.

أما بالنسبة لترقية الإطارات، فإن الأمر - سيدي الرئيس - منعقد، حيث عرفت هذه الولاية بالولاية المستقبلية، إن لم نقل مدرسة للتكوين ولم تصدر إطارات على الرغم من الكفاءات المشهود لها.

ولكم، السيد الوزير، مراجعة قوائم الولاية ورؤساء الدوائر وباقي الإطارات الأخرى.

كل هذه الأسباب جعلت ساكنة ولاية بشار يحسون بالتهميش والحقرة والتجاهل، ولا يتم الاهتمام بهم إلا في المواعيد السياسية والحملات الانتخابية.

نأمل ونتمنى مخلصين أن تعطى لهذه الولاية العناية اللازمة لتاريخها الثوري وموقعها الحدودي ومواقف رجالها الثابتة.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد غازي جابري؛ والكلمة الآن للسيد العيد ماضوي، فليتفضل مشكورا.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

والذي لا شك أنه سيساهم في إرساء تنمية متوازنة بين مناطق الوطن المختلفة، وسيشكل انطلاقة فعلية نحو إعطاء دفع أقوى لوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة هذه المناطق.

مع الشكر الخاص للشعب الجزائري، لتكاتفه مع جيشه الوطني الشعبي، مع طلب شعبنا الجزائري العزيز أن يدلي برأيه في انتخابات 12/12، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ والكلمة الآن للسيد غازي جابري، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، ممثل الحكومة المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بالشكر إلى اللجنة القانونية على التقرير التمهيدي الذي أعدته، وسمح لنا بالاطلاع الجيد على محتوى المشروع المقدم، كما لا يفوتني أن أنه بالمجهودات التي قامت بها الدولة، من خلال ترقية الولايات المنتدبة إلى ولايات كاملة، واستحداث مقاطعات جديدة.

إن دراسة هذا المشروع يعتبر سابقة في العمل التشريعي لمجلس الأمة، وفقا للتعديل الدستوري لسنة 2016، فهي أول مرة يناقش فيها قانون بهذه الصلاحية ونعز ونفتخر بها. كما أن ترقية هذه الولايات سيسمح بتقريب الإدارة من المواطن، ويعزز التنمية المستدامة لولايات الجنوب والهضاب العليا.

وقد سمح هذا المشروع بترقية ولاية منتدبة وهي «بني عباس» إلى ولاية كاملة، وهذا في اعتقادي وفي اعتقاد سكان الولاية، يعد إجحافا في حق ولاية بحجم ولاية بشار، نظرا لخصوصياتها الجغرافية وروابطها العائلية، لذلك نطمح ونلتمس من الدولة ترقية ولاية «العبادلة» إلى ولاية كاملة، وقد سبق لنا أن قدمنا أكثر من مراسلة وملفات كاملة، لاستحداث بلديات جديدة في مقر الولاية

معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الوزير، نبارك قرار المجلس الوزاري الشجاع في ترقية 10 ولايات جنوبية إلى ولايات كاملة الصلاحية، وترقية 44 ولاية منتدبة بالهضاب العليا؛ كما أبارك القرار الحكيم، الذي ألحق المديرية العامة لتهيئة الإقليم بوزارة الداخلية، والتي كان لها الفضل، بعد الدراسة الاستشرافية، في ترقية الولايات الجنوبية والحدودية إلى ولايات كاملة الصلاحية. ومن هذا المنبر، أتوجه بكل الشكر والاحترام لجميع إدارات وزارة الداخلية، وأخص بالذكر، السيد المدير العام لتهيئة الإقليم، على كل المجهودات، وتنقل الإطارات إلى كافة المناطق الحدودية الجنوبية، وتخصيص مكاتب دراسات تابعة للدولة، وإشراك كافة أطراف المجتمع المدني والمنتخبين في التصور المستقبلي لتنمية المناطق الجنوبية الحدودية.

معالي الوزير،

فرحة سكان الجنوب لم تكتمل، لعدم ترقية الولاية المنتدبة بالدبداب إلى مصاف ولاية كاملة الصلاحية، أسوة بالولايات المنتدبة الجنوبية العشر.

المواطن يتساءل، لماذا تم إقصاء هذه الولاية المنتدبة الوحيدة الجنوبية من بين الولايات الإحدى عشرة؟ كما أن الموقع الجغرافي الهام لهاته الولاية، له أهمية اقتصادية واجتماعية وتجارية، لما سيعود به على الدولة الجزائرية.

والدراسة الاستشرافية التي أعدت من طرف المديرية العامة لتهيئة الإقليم، كانت قد اقترحت أن تكون الولاية المنتدبة بالدبداب منطقة حرة بين ثلاث دول، وهي ليبيا والجزائر وتونس؛ المسافر إلى دولة ليبيا عبر المركز الحدودي الدبداب - غدامس، يتساءل عن الفرق الشاسع في التنمية، بين غدامس والدبداب، التي تبعد عنها بحوالي 15 كلم؟ الجواب بسيط، هو أن غدامس ولاية كاملة الصلاحية، أما الدبداب فهي ولاية منتدبة، لكن منقوصة الصلاحيات، تبعد بـ 460 كلم عن الولاية الأم، أنا لا أقزم ما قدمته الدولة من أموال لهاته المنطقة، صحيح هناك أموال ضخمة قدمت لهذه المنطقة، إلا أن بُعد الإدارة وبعد التسيير من المديرية

والوالي الذي - كما قلت - يبعد مقره بـ 460 كلم. هذا الشيء الوحيد الذي عطل التنمية بهاته المنطقة، أما بالنسبة للهياكل، أذكرك، معالي الوزير، أن ولاية إليزي في تقسيم 1984، كانت تسيّر في غرف صحراوية، بما فيها الهيئات التنفيذية، والمجلس الشعبي الولائي، عكس ما يتوفر حاليا بالدبداب، بوجود مقر للولاية، به أكثر من 40 مكتبا، ووجود مقرات أيضا يمكن استغلالها كمديريات تنفيذية.

معالي الوزير،

يمكننا تدارك الوقت، وإلحاق هاته المنطقة بركب الولايات المتقدمة، لكي تكون واجهة للدولة الجزائرية، نطلب منكم، معالي الوزير، وأعضاء اللجنة القانونية، إدراج مادة جديدة، وهي المادة 52 مكرر 10، وترقية الولاية المنتدبة بالدبداب، إلى ولاية كاملة.

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

بفضل المادة 137 من الدستور، نحن أمام فرصة تاريخية، وستسجل للأجيال، إذا قمنا بإضافة هذه المادة وترقية الدبداب إلى ولاية كاملة، مع كل احترامي لزملائي، كما نطلب أيضا، ترقية كل من برج عمر ادريس وإن أمناس وبرج الحواس إلى ولايات منتدبة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ والكلمة الآن للسيد عبد الرحمن مدني، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمن مدني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ممثل الحكومة المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنني أثنى قرار ترقية 10 ولايات إلى ولايات كاملة

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ممثل الحكومة المحترم،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام المحترمون،
السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.
بداية، أهني نفسي وكل سكان الولايات الجديدة على هذه الخطوة المباركة التي خطتها الدولة، في إطار التنظيم الإقليمي للبلاد، وهي بذلك مشكورة كل الشكر، كون هذه العملية تستجيب لتطلعات المواطنين، خاصة في الجنوب، وتعمل على إرساء أكبر للامركزية، وتقرب الإدارة من المواطن، وكونها تسمح بدفع وتطوير وتأطير عجلة التنمية، وهو الأمر الذي تتحسن معه ظروف المعيشة، من خلق فرص العمل وتوفير السكن وتنشيط الاقتصاد الوطني، بشتى أشكاله وكذلك يعزز الأمن والاستقرار.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

إننا في ولاية تقرت نثمن هذا المسعى وسعدنا له كثيرا، إذ كان وهما وحلما بعيدا وأصبح اليوم حقيقة، ولكن بقي أن نقول على قدر فرحتنا كان هناك شيء حز في نفوسنا، وهو أن هذه الولاية الفتية، قد أغمطت بعض الحق، نظرا للتقسيم الجغرافي الذي نحسبه نوعا ما مجحفا، ولا يليق بتقوت التاريخ الحضارية.

ولكي لا يكون كلامنا ادعاءً، فإليكم بعض ما يؤكد هذا القول:

1 - إن تقرت هي في التاريخ القريب عاصمة إمارة بني جلاب التي استمر عطاؤها أكثر من أربعة قرون من سنة التأسيس 1414م إلى 1854، سنة سقوطها على يد الاستعمار الفرنسي، وقد امتدت هذه الإمارة طولا وعرضا على مدى إقليم واسع، وصل أحيانا إلى مشارف مدينة ورقلة، ثم يتجاوزها أحيانا إلى غرداية، ليمتد من جهة أخرى إلى وادي سوف، ثم إلى تونس الجارة والشقيقة والوثائق التاريخية الصحيحة موجودة تشهد على ذلك.

الصلاحيات بجنوبنا الكبير، وقرار اعتماد 44 ولاية بالهضاب العليا، وأراه قرارا شجاعا، يترجم عزيمة الدولة في تطوير التنظيم الإقليمي للبلاد، بما تتطلبه التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها هذا الأخير.

لكن، كان أملي وأمل سكان ولاية سعيدة أن يمس مثل هذا القرار دوائر ولاية سعيدة.

السيد الرئيس،

إن استثناء ولاية سعيدة من هذا التعديل، يعد إجحافا في حق ولاية بأهمية ولاية سعيدة، باعتبارها من الولايات الأولى التي أنشئت بعد الاستقلال، زيادة على موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فهي بوابة الصحراء من الناحية الغربية وتترجع على مساحة كبيرة تقدر بـ 6613 كلم²، عدد سكانها ما يقارب 520 ألف نسمة، وتضم عدة دوائر يفترض أن ترقى إلى مقاطعات إدارية، على غرار دائرة ولاد ابراهيم، دائرة سيدي بوبكر، دائرة يوب ودائرة الحساسنة، هذه الدوائر ذات كثافة سكانية كبيرة، وتعرف ببعد المسافة بينها وبين الولاية الأم.

كما أن هذا الاستثناء - سيدي الرئيس - قد خلق تذمرا لدى ساكنة الولاية وولد لديهم إحساسا بالتمييز، والتجاهل، كيف لا؟ وهم ينتظرون هذا التعديل منذ زمن! مع العلم، سيدي الوزير، أن أول وزير داخلية ابن هذه الولاية، السيد أحمد مدغري.

سيدي الرئيس،

حتى نضمن تحقيق تقسيم متوازن، عادل وكامل، يستجيب لطموحات الجزائريين المستقبلية على جميع الأصعدة وبصورة خاصة سكان سعيدة، نلتمس من معاليكم، إعادة النظر في هذا المرسوم وإدراج دائرة ولاد ابراهيم، دائرة سيدي بوبكر، دائرة يوب ودائرة الحساسنة، ضمن قائمة الدوائر التي استفادت من الترقية إلى ولايات منتدبة بالهضاب.

هذا ما أردت أن أشير إليه في مداخلة هاته، وكلنا أمل أن يحظى التماسنا هذا بعنايتكم وموافقتكم.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الرحمن مدني؛ والكلمة الآن للسيد محمد بن طبة، فليفضل مشكورا.

وحده لا يكفي إلا إذا قلنا.. إن 11 فرنكا هي أكثر من 10 دانير!

سيدي الرئيس، معالي الوزير، زميلاتي زملائي، يقول الله تعالى في كتابه الكريم: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعمًا يعظكم به، إن الله كان سميعا بصيرا»، ويقول: «يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين»، ويقول «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، إعدلوا هو أقرب للتقوى».

لهذه الأسباب مجتمعة نرجو من الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة، الموافقة على التعديلات التي تقدمنا بها كليا أو جزئيا، إقامة لميزان العدل الذي لا يحابي أحدا ويعطي لكل ذي حق حقه. شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ والكلمة الآن للسيد الطاهر غزيل، فليفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر، في البداية، معالي السيد وزير الداخلية، على العرض الوافي، كما أشكر اللجنة على تقريرها التمهيدي. أولا: هنيئا لسكاننا في ولاية المنية، على إدراج ولايتهم المنتدبة إلى ولاية كاملة الصلاحيات، والتي تعتبر الرائدة في الميدان الفلاحي، لذا نطلب من كل المستثمرين داخل الوطن أو خارجه الاستثمار في هذه الولاية الفلاحية بامتياز. سيادة الوزير،

لقد قلتم الحين، في تقريركم، إن سبب نشأة هذه الولايات هو تقريب الإدارة من المواطن، ولكن ما رأيناه في

2 - وفي العهد الاستدماري، حافظت تقرت على هذه المكانة، كمنطقة لها أهميتها الاستراتيجية، فكانت تسمى دائرة الواحات، لتضم المغير وجامعة، مروراً بتقرت الوسط وما جاورها من القرى إلى مدينة الشفة والعالية والحجيرة ويصل امتدادها إلى حدود قطارة دائرة مسعد، ولاية الجلفة، ومن جهة أخرى، إلى المنقر والطيبات وبالناصر حدود ولاية الوادي، فكانت فعلا دائرة الواحات.

3 - وبعد الاستقلال لم تفقد تقرت مكانتها بل تعززت، وبعد عاصمة بني جلاب، وعاصمة الواحات أصبح الكل يسمع بتقرت الكبرى وتضم كل ما أشرنا إليه قبلا، من دوائر وبلديات وقرى متناثرة وهذا كله جعل هذا الإقليم الجغرافي يرتبط ارتباطا عائليا واجتماعيا وإداريا وقضائيا، مما جعل المدى بين الكل قريبا والوجدان واحدا والطموح واحدا وكأن الكل يصدر من مشكاة واحدة.

4 - إضافة إلى ما سبق، كانت حاضرة علمية وثقافية وتجارية ومحط القوافل التي تربط بين الشمال والجنوب. كان الطلبة يهلون عليها من كل فج عميق، من وادي سوف ومدن وقرى وادي ريغ، وحتى من الجنوب الكبير، تنراست وما جاورها، وكانت ثانوية الأمير عبد القادر بتقرت هي جامعة الجميع، فأنجبت وزراء ومدراء وسفراء وعلماء كبارا في العالم.

والخلاصة، يأتي التقسيم الإداري، بدءاً من إنشاء المقاطعات الإدارية وانتهاء بالولايات، ليفك هذه اللحمة ويقص جناحي ولاية تقرت، التي لم تحز من إرثها التاريخي إلا 20٪ من مساحة ولاية ورقلة وتخنق داخل حيز يمتد إلى 35 كلم من جهة الشمال و35 كلم من جهة الجنوب وكأن بها عقوقا، فتحرم من كثير من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي البترولية وحتى مناطق التوسع السكاني، في الوقت الذي يترك للولاية الأم 80٪ من أغنى الأراضي، من حيث الزراعة والثروات الباطنية المختلفة، بربكم أليست هذه قسمة ضيزى!؟

لعل البعض يقول إن ولاية تقرت أخذت 11 بلدية من أصل 21، ولكننا نقول لا يغرنكم العدد، فإن هناك بلدية كآلف، فبلدية حاسي مسعود وحدها تعوّض الجميع ومجموع البلديات الإحدى عشرة بولاية تقرت تقل عن ثلاث بلديات من مجموع بلديات الولاية الأم.

ألم أقل لكم إن النسبة هي 20٪ مقابل 80٪، فالعدد

غرداية، بلدية تبعد عن مقر الولاية بـ 60 كلم والحين نرى أن هذه البلدية حولت إلى ولاية أخرى وأصبح البعد 200 كلم، وهذه البلدية فلاحية، وسكانها بسطاء كيف سيكون، معالي الوزير المحترم، التنقل للشيوخ والناس الكبار، كيف يتنقلون لمسافة 200 كلم؟ فالأجدر أن تراعوا هذه الظروف، أم أن الدولة لها نظرة أفضل منا، لست أعلم!

أما فيما يخص دائرة متليلي، شعانية، كما تكلم زميلي، كان من الأجدر أن تكون ولاية، كونها دائرة تاريخية، تتكون من 60 ألف نسمة، وتعتبر إبان الثورة التحريرية الأوراس الثانية، حيث فدت بـ 560 شهيد، منهم الشهيد، رسيوي محمد بن الشيخ، الذي يعتبر أول شهيد أعدم بالمقصلة في وهران هو من الجنوب، والشهيد بلمختار سليمان، آخر من أعدم بالرصاص في الجزائر العاصمة على المستوى الوطني، كما لا ننسى مقاومات الشعانية، منها مقاومة شريف محمد بن عبد الله، والشريف بوشوشة، ومقاومة ولاد سيدي الشيخ، وسيدي بوعمامة.

وعندما أراد المستعمر الغاشم إجراء الاستفتاء لفصل الصحراء الجزائرية، قالها أباًؤنا المجاهدون، الشعانية بالأمس: الصحراء جزائرية، ونقلها اليوم: الجزائر صحراوية، وهنا السؤال: ألا يحق أن تكون دائرة متليلي الشعانية، ولاية؟ إضافة إلى كل هذا، فالأدهى والأمر، سيدي الوزير المحترم، أنه إبان الاحتلال الفرنسي كان اسمها متليلي الشعانية، وعند الاستقلال كان اسمها متليلي الشعانية، ولما أتتنا التكنولوجيا البيومترية، تفاجأنا بحذف الشعانية من اسم البلدية وبقيت متليلي شاهدة على المقاومات وثورات التحرير للشعانية.

وفي الأخير، لابد أن نشير إلى ضرورة إعادة النظر في هذه التعديلات، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الطاهر غزيل بارك الله فيك؛ والكلمة الآن للسيد رشيد عاشور، فليفضل.

السيد رشيد عاشور: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل، معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام والحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بجزيل الشكر إلى أعلى قيادة في البلاد، وعلى رأسها كل من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس الدولة، وسيادة نائب وزير الدفاع، قائد الأركان، المجاهد الفريق أحمد قايد صالح، على قرارهم التاريخي الذي بموجبه تم إنشاء عشر ولايات في جنوبنا الكبير والعزير علينا، والشكر موصول إلى معالي السيد الوزير الأول، نور الدين بدوي، على المتابعة اليومية لكل المشاريع التنموية، خاصة الاقتصادية، والقرارات الشجاعة التي تخوضها الحكومة في هذه الظروف الصعبة، رغم قلة الإمكانيات المالية.

ولكن، لاحظنا في ترقية الولايات المنتدبة الإحدى عشرة التي تم إنشاؤها في سنة 2015، لم يتم ترقية الولاية المنتدبة للدبداب إلى ولاية جديدة، إن هذه الأخيرة ولاية استراتيجية وحدودية تبعد على الولاية الأم، إيليزي، بـ 475 كلم.

وفيما يخص المرسوم التنفيذي المتعلق بإنشاء 44 ولاية منتدبة، لاحظنا للأسف، أنه لم يتم ترقية كل من بوفاريك ولا الأربعاء ولا مفتاح ولا موزاية ولا العفرون أخيرا، التابعة حاليا إلى ولاية البليدة إلى ولايات منتدبة. إن هاته البلديات المذكورة قديمة، كان أبرز المعمرين الاستعماريين يعيشون في تلك المناطق، أين كانوا يستغلون الأراضي الخصبة، وعلى سبيل المثال أذكر: بوجو، وفروجي، الذي كان رئيس بلدية بوفاريك وقت الاستعمار، ورئيس جمعية رؤساء البلديات المستعمرين آنذاك، والذي تم تصفيته من طرف المجاهدين الأبطال في قلب العاصمة. إن هاته البلديات كان يعيش فيها وفي سرية تامة كل من الرئيس السابق أحمد بن بلة وعبان رمضان والأعضاء الفاعلون في مجموعة 22، كل من أحمد بوشعيب، الشهيد سويداني بوجمعة، ورايح بيطاط.

لقد عاشت هذه المناطق ظروفًا صعبة أثناء العشرية السوداء، أين كان يفرض عليهم عدم الخروج إلا في الصباح بسبب حظر التجول، ولقد أنشأت هذه المناطق أول فوج للمقاومين تحت إشراف شهيد الواجب الوطني، محمد سلامي، بحي دلاس بوفاريك.

نرجو، معالي الوزير، أن تأخذوا هذه المناطق بعين الاعتبار أو على الأقل اثنتين منها.

إسمحوا لي فقط أن أؤكد على أمر أراه هاماً، وهو ضرورة تزويد هذه الولايات الجديدة بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، لتتمكن من تأدية مهامها على الوجه المطلوب، وأذكر هنا، وأركز بصفة خاصة على العنصر البشري، وفي مقدمتهم، السيدات والسادة الولاة الذين سيتم تعيينهم على رأس هذه الولايات، وإنه من الواجب الوطني أن يتم التعيين على أساس الكفاءة والنزاهة، حتى لا نقع في أخطاء الماضي. وهنا لدينا الكثير مما نقول، فهناك اليوم ولاء ليسوا جديرين بتحمل مسؤولية تسيير ولاية من ولايات الجمهورية، وهم بعيدون كل البعد عن التسيير، مما أضر كثيرا بمصالح المواطنين، وجعلهم يفقدون الثقة في دولتهم ومؤسساتها، وهذا التعليق يخص بالذات شخص والي خنشلة، وهو أسوأ والي عرفته الولاية المجاهدة، منذ 1984، فأتمنى أن يتم التكفل بهذا الانشغال.

كما أطلب إنشاء بلديات جدد، مثل بلدية عين ميمون في خنشلة، وهي تستحق هذا.

وشكرا لكم على كرم الإصغاء؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا سيدي الرئيس الفاضل.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ والكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة الأعضاء،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم.

أولا، أثنى هذا التقسيم، الذي يرفع الغبن عن المواطنين في كل المجالات؛ وسأدخل مباشرة في الانشغالات.

سيدي الوزير،

الانشغال الأول، وهو من السلطات المحلية لبلدية المحمدية، بالعاصمة، معلومات شبه مؤكدة بأنه سيتم تحويل جزء من تراب بلدية المحمدية، ومن مساحة البلدية لفائدة بلدية باب الزوار، وقصد تفادي هذا الإشكال القانوني،

وفي الأخير، أتقدم بالشكر إلى معالي الوزير ووالي ولاية البلدية، السيد يوسف شرفي، على وقوفه الدائم على التنمية والخرجات الميدانية، والاستماع إلى انشغالات المواطنين، والاستجابة إلى احتياجاتهم، كما نشكره على التدخلات التي قام بها على المستوى المركزي، للسماح لمواطني ولاية البلدية بالاستفادة من مساكن عدل، المتواجدة ببلدية بوينان وإعطائهم الأولوية في الإسكان.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد رشيد عاشور؛ والكلمة الآن للسيد رشيد بوسحابة، فليفضل مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ممثل الحكومة المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، والطاقم المرافق،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

في البداية، نشكر السيد الوزير، ممثل الحكومة، على العرض الذي قدمه أماننا، حول مشروع القانون الذي هو بين أيدينا اليوم للمناقشة، فقد كان عرضا شاملا ووافيا، كما نشكر اللجنة القانونية، مكتبا وأعضاء على العمل الذي قاموا به، والمقدمة التي قرأها على مسامعنا السيد مقرر اللجنة، رغم ضيق الوقت.

لن أطيل كثيرا في مداخلتني هذه، فقط، أثنى مشروع هذا القانون، الذي انتظره كثيرا أهلنا في الجنوب الكبير، ولعل من أهم مرامييه، هو تقريب الإدارة من المواطن، خاصة في هذه المناطق الواسعة، وذات المساحة والمسافة الكبيرة، بالإضافة - طبعاً - إلى تنمية وتحقيق التكافؤ بين جميع ولايات الجمهورية ومواطنيها.

يتم احترام البروتوكول البرلماني بما تقتضيه البروتوكولات البرلمانية المعمول بها.

وفي الأخير، رجاؤنا التدخل، بصفتكم عضوا في الحكومة، أولا: الإسراع في إصدار المرسوم التنفيذي الخاص بإدماج 500 ألف شاب، سيدي الوزير، كلهم ينتظرون صدور المرسوم، وتكلمنا مع مصالح السيد الوزير الأول، وقد قال بأنه بصدد الإشهار؛ نتمنى أن تتدخلوا بصفتكم عضوا في الحكومة وأن يخرج هذا المرسوم - على الأقل - من أجل أن يطمئن الشباب.

ثانيا: بالنسبة لعمال (DAS)، يجب تجديد عقودهم بصفتكم عضوا في الحكومة، يجب أن تجدد عقودهم إلى دائمة، لأنهم كلهم جامعيون ويستحقون ذلك؛ وأتمنى لكم التوفيق، وشكرا لكم سيدي الوزير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ السيد عبد الكريم مباركية والسيد محمد أخاموك، قدما تدخليهما الخاصين بهما كتابيا؛ وآخر متدخل هو السيد عبد الكريم قريشي، تفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. الحضور الكريم، كل باسمه وصفته، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. شاكرا معالي الوزير، ورئيس اللجنة المختصة، على ما قدماه من عرض للمشروع، وتقرير تمهيدي. السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة،

لقد أعادت الجزائر المستقلة النظر في التقسيم الإداري في ديسمبر 1965، بتقليص الوحدات الإدارية البلدية والولائية إلى 15 ولاية و676 بلدية. وفي سنة 1974 ارتفع عدد الولايات إلى 31 والبلديات إلى 704 وفي 1984 وصل عدد الولايات إلى 48 و1541 بلدية. وبالنظر إلى شساعة المساحة وبعد المسافات بين المناطق المختلفة ومقر الولايات، وعملا بتوسيع اللامركزية وإتاحة الفرصة للكثير من مناطق الوطن، ولاسيما في جنوبنا الكبير، جاء مشروع هذا القانون ليعدل ويتم القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ليعلن ترقية مقاطعات إدارية ببعض الولايات إلى

وتحويل ما يقارب 47 هكتارا من القطع المتبقية للبلدية، والتي برمجت فيها مشاريع استثمارية، والتي ستعود بالفائدة على ميزانية البلدية، خاصة أنها في تناقص كبير، بسبب تحويل عدة مؤسسات وشركات عمومية، خاصة من البلدية، نظرا لإنجاز المسجد الأعظم. وعليه، نطلب إبقاء بلدية المحمدية، تابعة للدار البيضاء، مع العلم أن مقر محكمة الدار البيضاء يقع على مستوى إقليم بلدية المحمدية، مقر المقاطعة الإدارية للدار البيضاء، وهو على قيد الإنجاز، ويقع على مستوى إقليم المحمدية، لذلك نطلب منكم إعادة النظر في هذا الموضوع. الانشغال الثاني من السلطات المحلية لبلدية ودائرة ببار بولاية خنشلة؛ دائرة ببار تحوي نصف مساحة ولاية خنشلة، كاملة، لها حدود مع 3 ولايات و19 بلدية، كما أن المنطقة الجنوبية المسماة بصحراء النمامشة، تابعة لبلدية ببار، حيث إن مستغليها ثلاث بلديات، تابعة إداريا لبلدية ببار، ولها وعاء عقاري كاف، لذلك هي فلاحية بامتياز؛ لذلك -سيدي الوزير- نطالبكم بإلحاح أن تصبح ولاية منتدبة، نظرا لأهميتها القصوى، خاصة من ناحية الاستثمار الفلاحي، لذلك نتمنى ترقية دائرة ببار إلى ولاية منتدبة.

السيد الوزير،

كنت قد سألتكم عن الترقيم الجديد وننتظر أخبارا سارة، مثلما قلتم الأسبوع القادم، وزيادة للتوضيح، هل السيارات الموجودة الآن معنية بتغيير ترقيمها إلى الترقيم الجديد أم لا؟

الانشغال الآخر، سيدي الوزير، «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا»، والمقصود هنا تسمية الشوارع -سيدي الوزير- هناك مجاهدون وهناك شهداء، توفوا لكن لم يتم وضع تسمية الشوارع بأسمائهم، هذا الموضوع حساس جدا بالنسبة لأهاليهم، سيدي الوزير، لأنهم دفعوا النفس والنفيس، فيجب التدخل رجاء، رجاء، من أجل التسمية بأسماء المجاهدين والشهداء، خاصة الطرقات.

إنشغال آخر، سيدي الوزير، أعضاء مجلس الأمة، لهم أيضا مهام دستورية، وهي متابعة الشأن المحلي، لكن الملاحظ هو إقصاؤنا من طرف الولاية، تقريبا في كل النشاطات، حتى في الأعياد الرسمية والدينية، أول نوفمبر - سيدي الوزير - وعيد الاستقلال 5 جويلية، لا تتم دعوتنا، نتمنى تدارك ذلك مستقبلا، سيدي الوزير، وأن

التسيير، نطالب بتعديل القانون البلدي ليكون المجلس الشعبي البلدي مجلس مداولة ومراقبة، ويكون الأمين العام للبلدية هو الأمر بالصرف، بشرط توفر الكفاءة اللازمة لهذا المنصب.

3 - تعاني العديد من البلديات والولايات من انتشار الأوساخ والنفايات، نريد وضع أغلفة مالية خاصة بهذا الأمر.

4 - بالنظر لتواجد الولايات المنشأة، من خلال هذا المشروع بالجنوب، نطالب معاليكم بإلزام القائمين عليها على استعمال الطاقة الشمسية.

5 - يلعب الشباك الوحيد على مستوى البلدية دورا كبيرا، نرجو منكم السهر على هذا الشباك، ومعاينة كل المتأخرين عن الاجتماعات.

6 - لبلوغ الفاعلية والسير الجيد للمجالس المنتخبة، أقترح عليكم، معالي الوزير، أن تنشأ الحكومة قناة تلفزيونية، خاصة بالبرلمانيين والمجالس المنتخبة، حتى تكون إشعاعا حقيقيا.

وفي الأخير، أقدم تهنئتي الخاصة إلى كافة سكان الولايات المنشأة، راجيا لهم ولجميع ولايات الوطن التوفيق والنجاح، ليجد المواطن الجزائري حلا لمشاكله اليومية، ويعيش في رخاء وسعادة في كنف هذا الوطن العزيز. أشكركم على الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ وبعد التدخلات المطولة والهامة والهادفة، أسأل السيد الوزير إذا كان جاهزا للرد، أن يتفضل مشكورا.

السيد الوزير: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، ما أود أن أقوله وأن أقسمه معكم، بأنني سعيد جدا وأنا محظوظون بأن نقترح ونناقش وندرس معاً هذا المشروع لتعديل قانون 84 التاريخي، الذي سوف يكتب - إن شاء الله - بأقلام من ذهب.

مصاف ولايات كاملة الصلاحيات، ويرتفع عددها إلى 58 ولاية، ليتناسب والتحول الاقتصادي والاجتماعي التي عرفتها خلال العقود القليلة الماضية، وهو شيء نثمنه عاليا ويعبر بصدق عن الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لترقية الجنوب وتجسيد التوازن الذي ننشده بين مختلف مناطق الوطن، منوهين في ذات الوقت، بهذا القرار الذي سوف يسهم - لا محالة - في تقريب الإدارة من المواطن وتمكينه من المساهمة عن قرب والمشاركة في ترقية المنطقة التي يتواجد بها، خاصة في الولايات المتباعدة الأطراف. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة توفير كل الشروط المادية والبشرية والقانونية، لتتمكن هذه الولايات الجديدة من القيام بمهامها على أكمل وجه، أملين أن يستكمل هذا القرار الشجاع بإنشاء بلديات جديدة، لتلعب دورا حاسما في التنمية الوطنية بشكل عام، ذلك أن البلدية هي الأقرب للمواطن ولها القدرة على حصر مشاكله واهتماماته عكس الولاية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

كما يعرف الجميع، تمثل مناطق الجنوب حوالي 80٪ من المساحة الكلية، أي أكثر من 1600000 كلم² وبكثافة سكانية قليلة، لكنها منتشرة عبر قرى ومدن الولايات المعتمدة، مما أثقل كاهل الإنسان في تلك المناطق؛ وبالتالي فإن هذا التقسيم المتوازن الذي راعى الانشغالات والمشاكل التي كانت ومازالت مطروحة، سيساهم كثيرا في التخفيف مما يعانيه المواطن، من خلال تنقلاته الكثيرة والصعبة، بسبب قلة وسائل النقل وبعد المسافات بين المدن المختلفة للجنوب. وعليه، لا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل اللجان المحلية والوطنية ومختلف القطاعات التي عملت طيلة هذه المدة ليكون بهذا الشكل المتوازن والذي راعى ظروف كل ولاية وساكنيها.

معالي الوزير، أود أن أضع أمامكم بعض الملاحظات:

1 - ركز هذا المشروع كثيرا على تنمية هذه المناطق وتطويرها، إلا أن هذا منافع لمركزية الضريبة على النشاط المهني (TAP). وعليه، أطلب من معاليكم العمل على إعادة هذا الأمر، كما كان عليه سابقا.

2 - بالنظر لكثرة القضايا التي جرّت العديد من رؤساء البلديات إلى المحاكم والسجون، بسبب التجاوزات في أمور

إذن، الولايات الجنوبية والولايات الحدودية، أنجزت حولها هذه الدراسات منذ أكثر من عام ونصف - تقريبا - والآن نصل إلى نهاية هذه الدراسات - تقريبا - وسوف نحجي - إن شاء الله - ثمارها ونتائجها، وقد استخلصنا أول نتائجها وأول اقتراحاتها، وهو إعطاء هذه الاستقلالية لهذه الولايات المنتدبة، والتي أنشئت سنة 2015. كان الإنشاء تدريجيا، فالإنشاء كان في 2015، ثم بعد ذلك تم إعطاء صلاحيات إضافية في 2018 لهذه الولايات المنتدبة، بوضع حيز التنفيذ - الصلاحيات الإدارية - المديرية المنتدبة لبعض القطاعات الوزارية على مستوى هذه الولايات المنتدبة، كما تم كذلك مرافقة هذه الولايات المنتدبة ببرامج تنموي ضخمة، تم تخصيص غلافات مالية هامة لمشاريع هيكلية لهذه المناطق ولهذه الولايات العشر المنتدبة، حتى نعيد إليها توازنها، ونجعل التوازن على مستوى الهياكل الإدارية وعلى مستوى الهياكل الاجتماعية، وعلى مستوى كل الهياكل الرياضية والترفيهية، وكما نعلم أن كل المناطق في هذه الولايات المنتدبة فيها - الآن - مشاريع كبرى من مستشفيات، من دور للتعليم الابتدائي والمتوسط وكذلك الثانوي، إلى جانب كل المرافق العمومية اللازمة لإعطاء هذه الولايات المنتدبة التي ستكون عن قريب - إن شاء الله - بعد المصادقة على مشروع هذا القانون، أي تكون لها كامل الصلاحيات كولايات، ونحن أعطينا لأنفسنا ما يقارب عاما من أجل استكمال كل الإجراءات التي ربما قد تكلمت عنها، حتى تبدأ هذه الولايات بممارسة كل الصلاحيات وتبدأ بالعمل ككل الولايات الأم والولايات الموجودة على مستوى التراب الوطني - إن شاء الله - في 1 جانفي 2021. إذن ماهي المعايير الأساسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسات؟

1 - هي معايير دولية، لن نبقي نتكلم عن 84 و74، ربما كان لهذا التقسيم معايير غير المعايير التي نستعملها الآن، أي المعايير التقنية، كانت معايير ربما سياسية، ربما معايير اجتماعية، سوسيولوجية ولكن الآن يجب أن نخرج من هذا المنطق، هذه المعايير التي ربما ليست لها أي علاقة مع التقنيات ومع تهيئة الأقاليم، مع جاذبية الأقاليم، مع خصوصيات وكل مقومات هذه الأقاليم، إذن هذه كل المعايير، التي تم تجسيدها وتم الاعتماد عليها، وقام مختصون على مستوى هذه المديرية وعلى مستوى مكاتب الدراسات

كما استمعت لكل الانشغالات وكل التساؤلات التي تقدم بها الإخوة أعضاء مجلس الأمة الفضلاء وتابعتها بكل تدقيق وبكل تمعن.

أود أن نضع أنفسنا كذلك في المنهجية التي قمنا باتباعها، من أجل الوصول إلى اقتراح هذا التعديل القانوني والخاص بإنشاء 10 ولايات كاملة الصلاحية على مستوى جنوبنا الكبير.

أولا، هذه المنهجية كانت منهجية تقنية ومنهجية علمية، لم تكن منهجية ارتجالية ولكن كانت تعتمد على أسس تقنية وعلى أسس علمية وعلى أسس ودراسات مكنتنا اليوم من الوصول إلى تحقيق هذه النتائج الأولية، وهذه الاقتراحات الأولية، الخاصة بتهيئة الأقاليم، وخصت في بداية الأمر تهيئة أقاليم المنطقة الجنوبية.

كما تفضل بعض الإخوة وتكلموا، منذ عامين تقريبا تم إدماج المديرية العامة لتهيئة الإقليم لمصالح وزارة الداخلية والتهيئة العمرانية، لم يكن هذا بطريقة عفوية، ولكنه كان بطريقة مدروسة، وهذا لتمكين وزارة الداخلية حتى تكون لديها الآليات وتكون لديها الميكانيزمات من أجل وضع حيز التنفيذ، أولا الخطة وبرنامج وزارة الداخلية فيما يخص تهيئة الإقليم وبرنامج الحكومة بصفة عامة، فيما يخص التهيئة العامة للأقاليم.

إذن، الخطة التي اتبعناها، كما تعرفون قمنا بدراسات هامة، قامت بها المديرية العامة لتهيئة الإقليم، عبر مكاتب دراسات تابعة لوزارة الداخلية، وهي مكتب الدراسات (CINA) وكذلك (NAC) الذين قاموا وتم تكليفهم وإعطائهم التعليمات اللازمة، من أجل القيام بدراسات استشرافية ودراسات علمية وتقنية من أجل تنمية الأقاليم، والبدء كان بدراسة خاصة بتنمية المناطق الحدودية وكذلك الـ 10 ولايات المنتدبة المنشأة في 2015.

لماذا بدأنا بهذه المنطقة الحدودية؟ لأننا نعتبر هذه المنطقة الحدودية التي نجدها هامة، والتي لها أهداف ولها تحديات اقتصادية، تحديات تنموية وتحديات كذلك أمنية؛ إذن كان من الواجب علينا أن نعطي هذه الأولوية وليست الأفضلية، كما تطرقت له في المداخلة، هناك أولويات ولكن كل أقاليم الوطن من شمالها إلى جنوبها من غربها إلى شرقها هي وحدة واحدة متكاملة، والتي نعمل جميعا من أجل تنميتها وجعلها في مقام كل الولايات التي تحتاج إلى التنمية.

الأولوية الخاصة بالمشاريع التي يقترحها رئيس البلدية على الجمعيات المدنية، على رؤساء الأحياء الذين يبدون رأيهم فيما يخص هذه الأولويات، وهكذا تكون الديمقراطية التشاركية، وتكون على مستوى الميدان.

إذن، هذه حقيقة، فرما تعرف بعض التأخر لأنه ولحد الآن ليس لدينا هذه العقلية التشاركية، ربما ليس لدينا بعد نوع من الوعي، وهذا ربما نوع من التكوين، لكن سوف نصل، إن شاء الله، حتى يكون للمواطن على مستوى هذه المناطق وعلى مستوى بلدياتنا قوة اقتراح وقوة تحديد الاحتياجات، وقوة تحديد الأولويات الخاصة ببلديته، والخاصة بإقليمه والخاصة بمنطقته.

إذن، هذه الدراسات على المستوى السوسولوجي وعلى المستوى الديمغرافي، فرضت علينا كي نقترح هذا التقسيم الإداري الجديد، إذن هو تقسيم إداري سوف يكون فيه خلق لمناصب عمل، ستكون فيه ديناميكية جديدة، إلى جانب هذا التقسيم هناك عمل كبير قامت به المديرية، وهو تحديد المقومات والخصوصيات الاقتصادية لهذه المناطق، وهذه المقومات حددت بكل دقة، وستكون لها المرافقة الكاملة من طرف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية وكل الإطارات، من أجل دفع التنمية على مستواها، لأن الهدف الأساسي ليس هو التقسيم الإداري البحت، ربما كي نعطي بعض الصلاحيات ونعطي بعض الاستقلالية، ولكن الهدف الأسمى هو تقسيم له هدف اقتصادي تنموي، سوف - إن شاء الله - تكون به مناطق صناعية، وتكون فيه مناطق نشاط كبيرة، وتكون فيه مناطق نشاط مصغرة، وهي التي سوف تخلق ديناميكية تنموية، وخلق الثروة، التي ستدر - إن شاء الله - على كل الشعب الجزائري وهذا الكلام هو مكتوب وموجود وسوف يطبق على الميدان، بمرافقة كل القطاعات الوزارية، وبمرافقة الحكومة وبمرافقة الجماعات المحلية وبمرافقة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

إلى جانب كل هذه المقومات، يوم السبت، إن شاء الله، لنا لقاء مع السيد وزير التجارة، نتكلم بشأن هذه المناطق، مناطق التبادل الحر مع إفريقيا، وسوف نتكلم عن هذه المناطق اللوجستية، التي ستنشأ على مستوى هذه المناطق الحدودية، والتي سوف تعطي طفرة نوعية كذلك وطفرة جديدة لهذه المناطق، التي، إن شاء الله، ستكون وأنا متيقن

بدراستها بصفة دقيقة، مع كل المنتخبين، مع كل المجتمع المدني، مع كل الإداريين على مستوى هذه المناطق، في إطار الديمقراطية التشاركية التي هي حقيقة وليست حبرا على ورق. أنا لا أشاطر الأخ الذي تكلم عن الديمقراطية التشاركية على أنها حبر على ورق، لا أبدا، هي حقيقة مجسدة على الميدان، وجسدناها عن طريق هذه الدراسات. والأخ من إليزي كان قد تكلم عن الإطارات التي ذهبت إلى إليزي وإلى جميع المناطق، وتكلمت مع كل المنتخبين الوطنيين والمنتخبين المحليين، تكلمت مع المجتمع المدني، تكلمت مع الجمعيات الفاعلة على مستوى هذه المناطق، تكلمت مع الإداريين، مع الولاة، مع رؤساء الدوائر. ومن هذا المنطلق، كانت لدينا النظرة الشاملة لكيفية تنمية هذه المناطق. إذن، هي عملية شاملة وعملية مست كل شرائح المجتمع إلى جانب - كما تكلمت - التحديات الأمنية الهامة، وأنتم تعرفون أفضل مني، خاصة إخواننا القاطنون على مستوى المناطق الحدودية والمناطق الجنوبية التي أخذناها بعين الاعتبار، إلى جانب التحديات المستقبلية فيما يخص إشعاع هذه المناطق على جيراننا وعلى أشقائنا، على أصدقائنا، على مستوى الحدود الجنوبية. الآن ربما تعرفون أن هناك أماكن توتر، ولكن نتمنى كل الخير لأشقائنا، لكي - في أقرب وقت - إن شاء الله تنجلي هذه الأزمات، وتفتح إن شاء الله الحدود البرية، وستكون لنا الأولوية والأسبقية فيما يخص التبادل التجاري والاقتصادي، وتكون مناطق إشعاع اقتصادي وتنموي، والتي سوف تخلق لنا الثروة، ومناصب شغل، والتي ستدر بالخير على مناطق الجنوب وعلى مناطق الهضاب العليا، وعلى مناطق الشمال.

تكلمت في تدخلتي الآن وقلت إن مناطق الشمال حاليا تختنق من حيث العمران، فلا بد أن تكون لنا نظرة استشرافية جديدة لشغل مناطق الهضاب العليا وشغل المناطق الجنوبية، إلى جانب هذا، من بين المعايير: اللامركزية، وإعطاء الحرية وإعطاء حرية القرار وحرية تحديد الأولويات للجماعات المحلية الإقليمية، وكذلك للمنتخبين، في إطار - كذلك - هذه الديمقراطية التشاركية، كي نجسدها - وأعيد قولها - على مستوى بلدياتنا، وضعنا تطبيقية هامة على مستوى 1541 بلدية، ماذا يوجد فيها؟

هذه التطبيقية يضعها رئيس البلدية على مستوى حيّه، على مستوى البلدية التي يشرف عليها، ماذا فيها؟ فيها

هناك أيضا دراسات خاصة لتنمية الشريط الساحلي، وكذلك المناطق الجبلية، فكل هذه الدراسات هامة وهامة، هناك مشروع كبير على مستوى وزارة الداخلية، كل الناس تعمل، كل التقنيين، وحتى شبابنا الذي أدخلناه. وقد أجرينا مؤخرا اجتماعا أو ملتقى للمبتدئين والمؤسسات الشبانية وإن شاء الله، وسندخلها في هذا البرنامج وفي هذه الأهداف التنموية، هذه التنمية البشرية، هذه التنمية التي تدخل في إطار التنمية المستدامة لـ 2030 و2036، بالنسبة لإفريقيا؛ إذن، كل هذه المعايير مأخوذة، إن شاء الله، وكل عمل ينجز، إن شاء الله، من الآن فصاعدا سوف يكون طبقا لمعايير ومرجعيات عالمية ووطنية. إذن، هذا بالنسبة للأسئلة التي طرحت هنا وهناك، وسوف، إن شاء الله، ندرسها حالة بحالة، وبالنسبة للأسئلة الخاصة سنرد عليها، إن شاء الله، كتابيا، بالنسبة لكل عضو مجلس الأمة، الخاصة بولايتيه أو الخاصة بدائرته، فسوف تقدم لكم أجوبة، إن شاء الله.

بالنسبة لهذا البرنامج الخاص بتهيئة الإقليم، هو ليس لوحده، ربما الإخوة تكلموا عن البلديات وعن نقص صلاحيات رئيس البلدية وعن نقص صلاحيات المنتخبين، هذا كله أخذ بعين الاعتبار، يوجد عضو قال إنه ربما من المستحسن أن نأتي بمشروع قانون الجماعات الإقليمية؛ أنا أقول لكم من هذا المنبر، والسيد المدير العام للحريات موجود معنا، إن مشروع قانون الجماعات الإقليمية جاهز منذ 6 أشهر، جاهز على مستوى وزارة الداخلية، تمت صياغته وتمت دراسته وتمت مناقشته مع كل الولايات، مع كل المنتخبين، إذن، فهو جاهز، وسنكون، إن شاء الله، بأريحية وسنقدمه من أجل الدراسة، ليعطي صلاحيات كبرى، لرئيس البلدية وكذلك لكل المجالس المنتخبة.

أنتم وبخصوص هذه الصلاحيات، ربما سنعود قليلا إلى الماضي، متى تقلصت هذه الصلاحيات؟ تقلصت في العشرية السوداء، وأنتم تعلمون لماذا؟ تقلصت ولكن ربما كان علينا أن نستدرك، بعد تلك المصالحة الوطنية وبعد استتباب الأمن، ولكن الأمور موجودة، مشروع قانون الجماعات الإقليمية موجود، مشروع القانون العضوي للأحزاب السياسية موجود، مشروع قانون الجمعيات موجود، كل المشاريع هنا، كذلك مشروع قانون الجباية المحلية انتهينا منه تقريبا، وتمت صياغته وتمت دراسته، وتمت مناقشته، لم تبق سوى الصياغة النهائية. إذن هي مشاريع

جدا، أن المستقبل سيكون زاهرا في هذه المناطق، وسوف تعود علينا هذه المناطق الجديدة بالخير، من حيث الموارد الباطنية، عن طريق هذه التنمية، وعن طريق كل هذه الدراسات الاستشرافية وهذه النظرة الاستشرافية لهذه المناطق الجنوبية.

إن الدراسات متواصلة على مستوى الهضاب العليا، كل الهضاب العليا هي الآن تحت مجهر المديرية العامة لتهيئة الإقليم، هناك دراسات جدوى أيضا، هناك دراسات فيما يخص تنمية مناطق الهضاب العليا، ومن أول النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات هي إعطاء -كذلك- هذه النقلة الجديدة فيما يخص إحداث هذه المقاطعات الإدارية التي هي 44، أنا أشاطر كل الإخوة أعضاء المجلس، فيما يخص الاحتياجات والانشغالات التي يطرحها المواطنون، وربما كل واحد منهم يريد أن تكون دائرته وأن تكون بلديته مقاطعة إدارية؛ لكن هذا ليس آخر المطاف، الدراسات متواصلة ولم تكتمل لحد الآن. إذن، سوف تكتمل هذه الدراسات الخاصة بالهضاب العليا، إن شاء الله، وكذلك المناطق الداخلية، والتي هي كذلك معنية بهذه الدراسات، ثم المناطق الشمالية كذلك.

بالنسبة للانشغالات التي طرحت من هنا وهناك، سوف تؤخذ بعين الاعتبار ولكن بطريقة علمية وبطريقة تقنية، وليس بطريقة ارتجالية، ولا بعقلية الدشرة، لأن الهدف الأساسي ليس بإعطاء الاستقلالية للأقاليم، حتى يكون كل إقليم لوحده، وكل دشرة لوحدها، وكل ثقافة لوحدها، الهدف من هذا التقسيم هو إعطاء نوع من الاستقلالية فيما يخص التنمية، ولكن فيما يخص تقارب الثقافات، فيما يخص التلاحم، فيما يخص أن هذا يجب أن يبقى وأن هذا يجب أن يكون الأول الذي يؤخذ بعين الاعتبار فيما يخص هذه الدراسات الجديدة وفيما يخص -إن شاء الله- هذه التقسيمات الإدارية، التي سوف تأتي، إن شاء الله، عقب الانتهاء من هذه الدراسات، أخذنا بعين الاعتبار كل ما قلته، وأخذنا بعين الاعتبار المخصصات المالية الموجودة، وكذلك التوازنات الكبرى لميزانية الدولة، التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ونتقدم تدريجيا، إن شاء الله، للوصول إلى المبتغى، وتكون عملية تهيئة الأقاليم من أولى أولويات الخطة الحكومية، ومن أولويات عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

الأمر الاستعجالي ونهني الأمور التي تتطلب أو تستدعي الاستعجال والسرعة، وفيما بعد نترك الأمور تتمادي وتذهب وننساها؛ إذن، هناك خطة منهجية تدريبية، نقوم بها لتهيئة هذه المناطق حتى نعطيهما الفرصة والقوة كي تكون ولاية كاملة الصلاحية، مع كل ما ذكرت، خاصة فيما يخص التنمية، هي ولاية حدودية بامتياز، هي ولاية منحناها كل الصلاحيات وأعطيناها كل الأهمية، كما قمنا كذلك بإنشاء دائرة برج عمر ادريس، التي كانت بلدية، كذلك هي منطقة حدودية وحولناها إلى دائرة، وخلال الأيام القادمة، إن شاء الله، سوف نصب رئيس الدائرة الجديد، وأعطينا كذلك برنامجا تنمويا هاما لهذه المنطقة الحدودية، الاستراتيجية الهامة، من الناحية الاقتصادية وخاصة من الناحية الأمنية. إذن، هي خطة تدريبية، هي خطة مضبوطة على مستوى وزارة الداخلية، وسوف، إن شاء الله، بمعيتمكم ومرافقتكم نصل - إن شاء الله - تدريجيا إلى كل ما ترجمونه من تطبيق للانشغالات التي وضعتموها بين أيدينا، وسوف نكون عند حسن ظنكم، إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ حقيقة لم أكن لأتدخل ولكن لنا جلسة غدا، إن شاء الله، كي نستكمل جدول أعمال جلستنا ونحدد الموقف من مشروع هذا القانون؛ نستأنف أعمالنا على الساعة الثالثة مساء، ونطلب من كل السادة الإخوان الذين لم يحضروا أن يتم إبلاغهم وإخطارهم من أجل الحضور، لتحديد الموقف من موضوع وملف هام.

فقط، بالمناسبة، أردت أن أعلق على تدخل السيد الوزير، الشيء الذي سمعناه من طرفه له كل الأهمية، وهذه الأهمية تكمن في مفهوم اللامركزية، ومفهوم الجماعات المحلية ودورها في المستقبل، والذي يرتبط بالتنظيم الإقليمي، كل هذه الأشياء التي ذكرها السيد الوزير، كانت كلها من مهام المجلس الشعبي الوطني قبل دستور 2016. هناك ملفات هامة أخرى، ومستقبلا نحن مقبلون على الانتخابات البلدية، وكذلك الانتخابات الولائية، وأيضا القانون الجديد الخاص بالبلدية، والقانون الجديد الخاص بالولاية؛ وهذه المواضيع الهامة مرتبطة

كبرى سوف تعطي القفزة النوعية، إن شاء الله، للجماعات المحلية، وكذلك المجالس المنتخبة، إن شاء الله، عندما ننهي من انتخاب رئيس الجمهورية يوم 12/12، وبعدها سوف يكون الخير، إن شاء الله، وتكون هذه الانطلاقة فيما يخص هذه المشاريع، وإعطاء الأولوية لمنتخبينا.

هناك بعض الأسئلة المقدمة بشأن البروتوكولات، سوف نعطي كل الأهمية للانشغالات المقدمة من طرف الإخوة أعضاء مجلس الأمة الذين اعتبرهم ممثلي الشعب الحقيقيين، وهم يرون قبل الإداريين، ولكن ربما هناك بعض العقليات وبعض التصرفات الشخصية والتصرفات غير اللائقة، وسوف، إن شاء الله، نستدرك الأمر، ويكون لكل الأعضاء ولكل المنتخبين المقام اللائق بهم، على مستوى ولاياتهم، وعلى مستوى الإدارات المركزية، إن شاء الله، زيادة على التعليمات التي قدمها سيادة الوزير الأول، سوف نقوم بتقديم تعليمات إضافية للسيدات والسادة الولاة، ورؤساء الدوائر، حتى يعطوا أكثر تقدير للسادة الأعضاء ومنتخبينا.

بالنسبة للدبداب، هذا مهم جدا، لماذا لم ندرج الدبداب مع الولايات المنتدبة الجديدة العشر؟

الدبداب، أنشئت العام الماضي فقط كولاية منتدبة، أعرفها وقد زرتها، أعرفها بسكانها ومناطقها وكل ما فيها، الدبداب الآن أنشئت كولاية منتدبة، منذ شهر أو شهر ونصف قمنا بتعيين الوالي المنتدب، إذن، حديثا، قمنا منذ 10 أيام بمشاريع هامة، اقترحناها على السيد الوالي المنتدب، والسيد والي ولاية إليزي، قمنا بتمويلها من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، أكثر من 500 مليار دينار، هذه الـ 500 مليار دينار ماذا سنفعل بها؟ كما فعلنا في الولايات المنتدبة العشر، التي لها أكثر من أربع سنوات، سوف نقوم بتهيئة وتأهيل وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية، وإنجاز كل المرافق العمومية، التي ستسمح غدا، إن شاء الله، للولاية المنتدبة أن تكون ولاية كاملة الصلاحية، الهدف الأساسي هو أن تكون ولاية كاملة الصلاحية، إذن، في القريب العاجل، إن شاء الله، وتدرجيا سوف تكون الدبداب ولاية كاملة الصلاحية، ولكن ليس الآن لأنها غير مهيأة، ربما المثال الذي أعطيه بخصوص ولاية إليزي، فالمنشآت ليست جاهزة تماما، أنا لست موافقا تماما، يجب أن ننظم أنفسنا وننتهي من هذا

هذه هي النقاط التي وددت أن أضيفها في هذا اللقاء، بالخصوص بعد تدخل السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وغدا، إن شاء الله، لنا لقاء على الساعة الثالثة مساءً، نستكمل فيه جدول أعمالنا، ونحدد فيه الموقف من مشروع القانون الخاص بالولايات الجديدة؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الرابعة والخمسين مساء

بالمهام الجديدة للمجلس، التي منحها إياه دستور 2016، وكنت قد تكلمت مع السيد الوزير وقلت له: قبل أن تأتي كل هذه القوانين، لابد من عقد لقاء، على مستوى المجلس، مع كل الإخوة، السادة أعضاء المجلس، ومع خبراء وزارة الداخلية وكذا خبراء من قطاعات أخرى، فمن جهة الإدارة لها رأيها، ومن جهة المنتخب أيضا له رأيه، لأن المجلس الشعبي الوطني يمثل المنتخبين المحليين، غدا مثلا هذه الولايات العشر، لما تجرى انتخابات المجلس الشعبي الوطني، فإننا سنزيد من عدد أعضاء مجلس الأمة؛ عشر ولايات يعني سيكون لنا عشرة أعضاء جدد في مجلس الأمة، لاحظوا الانعكاس الذي سوف يقع. وعليه، أظن أن كل الأهمية يكتسبها ما تطرق إليه السيد وزير الداخلية، ونحن على اتصال حتى نرى كيف ننظم أنفسنا، ونختار الوقت كذلك، فهذا مستقبل؛ يوم بدأت أنشئت البلديات سنة 67، فتنظيمنا كان بالهيكلية التي تركتها فرنسا، ولاية، بلدية، ومفوضية خاصة، لا يوجد انتخاب، خمس سنوات فيما بعد بدأنا في بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بالانتخابات البلدية في 67، انتخاب المجلس الشعبي الولائي في 69، وكان ميثاق البلدية وميثاق الولاية، فالتغطية السياسية والمفهوم السياسي والمرجعية السياسية الخاصة بالبلدية تكون من خلال ميثاق البلدية، وبعدها الولاية، ولأن البلدية ليست هي الولاية، والولاية ليست هي البلدية؛ البلدية هي الخلية اللامركزية القاعدية للدولة، بعدها انتقلنا إلى الميثاق الوطني، وبعدها انتقلنا إلى دستور 1976، وبعدها إلى الانتخابات التشريعية لسنة 1977، واستكملنا بناء الدولة، ودام ذلك عشر سنوات من 1967، إلى 1977، والآن وصلنا إلى وقت، ليست نفس القاعدة ولكن من أجل أن نراجع أنفسنا ونراجع نظامنا وقوانيننا، ونعطي المفهوم الحقيقي للامركزية ومكانة المنتخب، ولكن مكانة المنتخب ليست بالطريقة التي عشناها، فالمنتخب - حقيقة - يكون في مستوى المسؤولية، وليس أي أحد، نعطي أهمية لرئيس البلدية أكثر من منصب وزير، ونتمنى لما يخرج الوزير من الحكومة يكون باستطاعته أن يصبح رئيس بلدية، هذه الكفاءات وهذه الإطارات عندما يصبح عمره 60 سنة، عمره يحال على التقاعد، بتجربته كلها، لماذا لا يرجع إلى بلديته؟ ويمارس المسؤولية ببلديته؟ طبعاً لمن له غرض فيها.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الخميس 8 ربيع الثاني 1441
الموافق 5 ديسمبر 2019

الرئاسة: السيد صالح فوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة السادسة
والدقيقة الثلاثين مساء

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة
العمرانية،
معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.
تشرف لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان
والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي،
لمجلس الأمة، بتقديم تقريرها حول مشروع قانون يعدل
ويتم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى
عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم
الإقليمي للبلاد.

مقدمة

لقد ناقش مجلس الأمة مشروع القانون الذي يعدل
ويتم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى
عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم
الإقليمي للبلاد، في جلسة علنية عقدها مساء يوم الأربعاء
4 ديسمبر 2019، برئاسة السيد صالح فوجيل، رئيس
مجلس الأمة بالنيابة، حضرها ممثل الحكومة، السيد صلاح
الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام
على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.
أرحب مرة أخرى بعضوي الحكومة؛ السيد وزير
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والسيد
وزير العلاقات مع البرلمان، كما أرحب بالأخوات والإخوة
المرافقين لهما، وبكل الأخوات والإخوة أعضاء مجلس
الأمة؛ لقد صبرنا طويلا، كان يوما كاملا من العمل، لكن
لا عليه، إن كان ذلك في مصلحة وفائدة البلاد، فلا عذاب
في ذلك.

يقتضي جدول أعمال جلستنا اليوم التصويت على
مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ
في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984،
المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12،
والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد مقرر لجنة
الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم
المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لقراءة التقرير
التكميلي الذي أعدته اللجنة في المشروع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

في الأخير، لا يسع اللجنة إلا أن تتوجه بالشكر الجزيل إلى رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، السيد صالح فوجيل، على رعايته لأشغال اللجنة، كما تسدي جزيل شكرها إلى ممثل الحكومة، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد صالح الدين دحمون، وإلى وزير العلاقات مع البرلمان، السيد فتحي خويل، وإلى أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، وأعضاء مجلس الأمة. والشكر موصول أيضا إلى إدارات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وإدارات وزارة العلاقات مع البرلمان، وإلى إدارات مجلس الأمة ولكل من أسهم في حسن سير أشغالها من قريب أو بعيد.

تلكم هي، السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التكميلي حول مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84-09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة، نطلب منك البقاء في مكانك، شكرا.

قبل الشروع في عملية التصويت ونظرا لحساسية مشروع هذا القانون، ونظرا لأهميته وانشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، حول هذا المشروع، والطموحات والرغبات المطروحة أثناء مناقشة اللجنة المختصة؛ وتلبية لكل هذه الرغبات ولكل هذه الانشغالات، وبغية أن نكون كلنا على خط واحد في تدعيم هذا التغيير، قررنا أن تقرأ علينا لائحة من طرف السيد مقرر اللجنة المختصة، تلبية كل هذه الرغبات، وستكون المتابعة من طرف السيد رئيس مجلس الأمة، وكذلك السادة أعضاء مكتب مجلس الأمة مع الحكومة بصفة عامة ومع السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بصفة خاصة، لتحقيق هذه الرغبات وهذه الانشغالات المشروعة في المستقبل القريب، إن شاء الله (تصفيق).

وستتابعها شخصيا، لكي تطبق في الميدان، في إطار عام ومسؤول لفائدة الجهات الأخرى. والآن أحيل الكلمة، مرة أخرى، إلى السيد مقرر لجنة

العمرانية، الذي قدم عرضا حول المشروع، بحضور السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان، كما تلا مقرر اللجنة التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة حول المشروع. لقد سمحت هذه المناقشة بإبداء العديد من الآراء وطرح جملة من الانشغالات والأسئلة والاستفسارات، التي عكست اهتمام أعضاء مجلس الأمة بمشروع هذا القانون، لما يكتسبه من أهمية بالغة في إرساء اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن، وذلك بترقية المقاطعات الإدارية العشر المنشأة على مستوى الجنوب، إلى ولايات كاملة الصلاحيات، لجعلها محركا للتنمية الوطنية، وذات قدرة وفاعلية في التكفل باحتياجات المواطنين وخلق الحركية الاقتصادية المنشودة، وجعلها قطبا جهويا بامتياز.

وطبقا لأحكام المادة 73 (الفقرة 2) من النظام الداخلي لمجلس الأمة، وبناء على إحالة من رئيس مجلس الأمة بالنيابة، لمقترحات التعديلات، بتاريخ 5 ديسمبر 2019، درست لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، التعديلات المحالة عليها، في اجتماع عقدته صباح يوم الخميس 5 ديسمبر 2019، برئاسة السيد نور الدين الأطرش، رئيس اللجنة، بحضور السيد صلاح الدين دحمون، ممثل الحكومة، وإدارات من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ووزارة العلاقات مع البرلمان، والسيد محمد بوطيمة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والسادة مندوبي أصحاب التعديلات.

لقد ناقشت اللجنة مع مندوبي أصحاب التعديلات والسيد ممثل الحكومة، مضامين التعديلات المقترحة على مشروع القانون. وبعد مداولتها حول التعديلات المحالة عليها، تم اقتراح تعديل بعض أحكام مشروع القانون، ورفض تعديلات أخرى وقدمت مبررات بشأن كل مقترح وهو ما تضمنه التقرير التكميلي عن مشروع هذا القانون.

إن اللجنة وهي تختتم دراستها لمشروع هذا القانون الهام، تثنى كل الأحكام التي تضمنها، والتي تهدف إلى مواكبة تطوير التنظيم الإقليمي للبلاد، بما يتناسب والتحوللات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي عرفت البلاد، والتكفل الأمثل بمتطلبات مواطني الجنوب وتعزيز مشاركتهم في تسيير شؤونهم.

الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، فليتفضل لقراءة هذه اللائحة.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس.

أتشرف، إذن، بقراءة اللائحة التالية مضمونها: إن أعضاء مجلس الأمة، الموقر، وهم يستعدون للتصويت على مشروع هذا القانون، يعتبرونه مكسبا لساكنة الجنوب، ودافعا مهما لتقريب الإدارة من المواطن وتحقيق تنمية مستدامة، للوصول إلى معادلة جديدة تقوم على تعمير الجنوب، حيث الفضاءات الأوسع لخلق الثروة والنماء وشغل الإقليم.

وإذ يثمنون التدابير التي أقرها مشروع هذا القانون، فإن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يطالبون عبر نص هذه اللائحة بضرورة التكفل بمطلب استحداث ولايات كاملة الصلاحيات في المناطق والجهات التي تحوز على المعايير والمقومات التي تتواءم مع المخططات الجارية العمل بها على مستوى مصالح الجهات المعنية لتحديث وعصرنة الإقليم، استجابة لتطلعات وآمال ساكنة مجموعة كبيرة من حواضرنا، في جميع جهات الجمهورية.

وإذ يسجل السيدات والسادة الأعضاء المقترحات والمطالب المقدمة للجنة الشؤون القانونية، من أجل بعث ولايات جديدة كاملة الصلاحيات، فإنهم يجمعون على ضرورة العمل من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة في آجال معلومة ويتعلق الأمر بالمدن التالية:

- الدبداب، بوسعادة، متليلي وبوقطب، ومدن أخرى لديها المقومات والشروط الكفيلة لترقيتها لمصاف الولاية. إن هذه اللائحة ستحظى بعناية ومتابعة مباشرة للسيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بالتنسيق مع السلطات العليا للبلاد.

وإذ يتمنى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، سرعة الاستجابة لهذه المطالب التي تبغي الملاءمة مع طموحات وآمال الساكنة، فإنهم يعيدون تهنئة الشعب الجزائري على هذا المكسب، ويدعون إلى ضرورة المثابرة والعمل ومضاعفة الجهد، من أجل الاستمرار في ترقية الحكامة الرشيدة للجماعات المحلية والتوزيع العادل للثروات والموارد، بما يكفل تحسين معيشة المواطنين وتكافؤ

الفرص بين الجميع وتحسين المحيط". ذلك هو مضمون اللائحة، السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة وقبل الشروع في عملية التصويت على اللائحة، حتى نضفي عليها الطابع الرسمي، إليكم المعلومات الخاصة بسير الجلسة:

- عدد الحضور: 60 عضوا.

- عدد التوكيلات: 48 توكيلا.

- المجموع: 108.

- النصاب المطلوب: 55 صوتا.

الآن، أعرض على السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة مضمون اللائحة للتصويت عليها:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
أعتبر بأن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، قد صادقوا بالإجماع على مضمون هذه اللائحة، وتلك مسؤوليتنا مستقبلا.

ملاحظة: هذا القانون عادي ويتطلب من أجل المصادقة عليه الأغلبية، أي أغلبية الأصوات الحاضرة.

الآن نتطرق إلى التعديل الموجود في نص المشروع؛ وبالتالي أحيل الكلمة إلى أول متدخل وهو السيد عبد القادر جديع، نمحك ثلاث (3) دقائق لتقديم التعديل الأول بخصوص المادة 52 مكرر 6، من مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، فليتفضل.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم؛ شكرا سيدي الرئيس.

إقتراحي هو تعديل نص المادة 52 مكرر 6، بإضافة ثلاث

الجلسة بنقطة نظام، خصوصاً لما تقدم تعديلاً ثم يتم الرد عليه. ولكن نأخذ هذه القضية بعين الاعتبار وسوف ننظر فيها. الآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إن أراد التعليق حول ذلك.. لا.. شكراً.

أدعو الآن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة للتصويت على نص المادة 52 مكرر 6، المقدمة من طرف السيد عبد القادر جديع:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكراً.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكراً.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكراً.
التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكراً.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكراً.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكراً.
النتيجة:

- نعم: 100 صوت.

- لا: صوتان (02).

- الامتناع: صوت واحد (01).

أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على هذا التعديل الأول بخصوص المادة 52 مكرر 6، من مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84-09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد. (تصفيق)

نتنقل الآن إلى التعديل الثاني، بخصوص المادة 52 مكرر 9، من مشروع القانون الحالي محل التصويت. يمنح السيد الطاهر غزِيل ثلاث دقائق (3) من أجل تقديم مقترح التعديل، فليتفضل.

السيد الطاهر غزِيل: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد. الإخوة الحضور،

تعديل المادة 52 مكرر 9: وهي بلدية المنصورة التي تبعد عن ولاية غرداية بـ 60 كلم، ونود أن تبقى تابعة لولاية غرداية وذلك لقرب المسافة، أحسن من أن تتبع ولاية المنيع، التي تبعد عنها بـ 200 كلم، وهذا حفاظاً على سلامة المواطنين

بلديات وهي: الحجيرة والعالية والبرمة إلى ولاية تقرت. أشكر باسمي وباسم سكان هذه البلديات، اللجنة وممثل الحكومة على تفهمهم وتلبية مطلبهم، وأشكر السيد رئيس مجلس الأمة، على التسيير الحسن للجلسة، وشكراً.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكراً.

بعد دراسة التعديل مع مندوب أصحابه، تبنت اللجنة المقترح وعدلت المادة 52 مكرر 6، بضم ثلاث بلديات بولاية ورقلة الواردة في المادة 34 من مشروع هذا القانون إلى ولاية تقرت وهذه البلديات هي: الحجيرة، العالية والبرمة. وعليه، تصاغ المادة 52 مكرر 6، معدلة على النحو الآتي: المادة 52 مكرر 6 معدلة: تتشكل الولاية من أربع عشرة (14) بلدية الآتي ذكرها: تقرت، نزلة، تيسبست، الزاوية، العابدي، تيماسين، بلدية عامر، المقارين، المنقر، الطيبات، بن ناصر، سيدي سليمان، الحجيرة، العالية والبرمة. وتقتصر اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

السيد عبد الكريم قريشي يطلب نقطة نظام.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً، أتريد الكلمة الآن؟ تفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكراً.

معالي الرئيس،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

فقط لدي سؤال، هل يعقل أن تصبح الولاية الأم بثلاث (3/1) الولاية الأصل: سبع (7) مقابل أربع عشرة (14) بلدية؟

وبالتالي، أطلب من الحضور الكريم الموافقة على إلحاق بلديتين، وهما: الحجيرة والعالية بتقرت، لا أرى مانعاً، والإبقاء على بلدية البرمة للولاية الأصل، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً، في الحقيقة، لا يمكن مقاطعة

ومن أجل تقريب الإدارة من المواطن، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، الكلمة للسيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس. بعد دراسة مضمون التعديل مع مندوب أصحابه، تبنت اللجنة المقترح وعدلت المادة 52 مكرر 9، بإخراج بلدية المنصورة من تشكيلة ولاية المنية.

وعليه، تصاغ المادة 52 مكرر 9، معدلة على النحو التالي: المادة 52 مكرر 9، معدلة: "تشكل الولاية من ثلاث بلديات، الآتي ذكرها: المنية، حاسي القارة، حاسي الفحل".

تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة - سيدي الرئيس - في صياغتها الجديدة.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، قبل أن تنتقل إلى إجراء عملية التصويت، أدعو السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إن كان لديه تدخل، أن يتفضل.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: شكرا سيدي الرئيس. أنا أعتبر أن المقترح موضوعي ولا نرى مانعا في إدراج التعديل، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، أدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة للتصويت على تعديل المادة 52 مكرر 9:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
النتيجة:

- نعم: 108 أصوات.

- لا: لا شيء (00).

- الامتناع: لا شيء (00).

أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، قد صادقوا على التعديل الثاني الذي يخص نص المادة 52 مكرر 9 من مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404، الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

(تصفيق)

نمر الآن إلى إجراء عملية التصويت على نص المادة 55 المعدلة من طرف لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإداري؛ والكلمة للسيد مقرر اللجنة المختصة.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس. الآن التصويت على المواد التي لم يرد عليها أي تعديل، وهي المادة الأولى والمادة الثانية والمادة الخامسة؛ شكرا.

السيد محمد باركة، المدير العام للمصالح التشريعية: سيدي الرئيس، أريد أن أوضح أمرا بعد إذنكم.

السيد الرئيس بالنيابة: تفضل بتوضيحه.

السيد محمد باركة، المدير العام للمصالح التشريعية: شكرا سيدي الرئيس.

هذه المادة 55 من مشروع القانون، أدخل عليها تعديل شكلي، إذ ذكر في المشروع "الولاية السابقة"، ما عدا هذه المادة التي كتب فيها "الولاية القديمة"، فاللجنة غيرت كلمة "القديمة" بكلمة "السابقة" توحيدا لنفس الألفاظ الواردة في مشروع القانون.

إذن، المطلوب هو التصويت على هذا التعديل الشكلي فقط، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد مقرر اللجنة المختصة: سيدي الرئيس، سأقرأ المادة 55.

السيد الرئيس بالنيابة: نعم، تفضل بقراءتها.

عليها أي تعديل في مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا.
التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا.
النتيجة:

- نعم: 108 أصوات.

- لا: لا شيء (00).

- الامتناع: لا شيء (00).

أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على المواد التي لم تعدل في مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي: سيدي الرئيس، من فضلك ..

أستسمحك، سيدي الرئيس، بما أن بلدية المنصورة قد تم حذفها في المادة، فلا بد من إضافتها في نفس المادة الخاصة بولاية غرداية.

السيد مقرر اللجنة المختصة: إذن، سيدي الرئيس، يكون التصويت على نص المادة 51: "تشكل الولاية من التسع بلديات التالية: غرداية، زلفانة، ضاية بن ضحوى، سبب، بريان، بنورة، متيلي، القرارة والعطف"؛ شكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا.

أستسمحكم لهذا الخلل، لأننا قد تبادلنا الكثير من الآراء والتقارير تغيرت كثيرا وذلك حسب المحادثات التي أجريناها؛ ولهذا حدث شيء من البلبلة في برنامجنا، علاوة على أن هذه المادة لم تكن مسجلة عندي.

السيد مقرر اللجنة المختصة: إذن، المادة 55 المعدلة: تقترح اللجنة تعديل هذه المادة وتعرض الأسباب كالتالي؛ تقترح اللجنة تعديل هذه المادة، توخيا للدقة وتوحيدا للكلمات المستخدمة في مشروع هذا القانون، وهذا باستبدال كلمة "القديمة" بكلمة "السابقة".

وعليه، تصاغ هذه المادة على النحو الآتي:
المادة 55 معدلة: "يستمر والي الولاية السابقة في تنفيذ الميزانيات الابتدائية والإضافية المصوت عليها بالنسبة إلى السنة المالية 2019، وإلى مجموع الإقليم الذي يشكل هذه الولاية"، شكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، أدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة للتصويت على تعديل المادة 55 من مشروع القانون:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا.
التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا.

أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، قد صادقوا على نص المادة 55 من مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

نمر الآن إلى المواد التي لم تعدل؛ وبالتالي أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس. التصويت على المواد التي لم يرد عليها أي تعديل وهي المادة الأولى والثانية والخامسة؛ شكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، أدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة للتصويت على المواد التي لم يرد

بما أننا صوتنا على بلدية المنصورة التي تم حذفها في المادة، فلا بد أيضاً أن تتبع نفس الإجراءات بالنسبة لبلدية الحجيرة والعالية والبرمة، في المادة الخاصة بولاية ورقلة.

السيد الرئيس بالنيابة: نظموا أموركم فيما يخص هذه المسائل، لقد صادقنا على مشروع القانون بكامله والنتيجة هي كالتالي:

- نعم: 104 أصوات.

- لا: صوتان (02)

- الامتناع: لا شيء (00).

(تصفيق)

أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد بأكمله. لقد صادقنا على المهم، ويبقى الأهم، سيكون محل اهتمام ومتابعة من طرفنا جميعا.

نهنيء أنفسنا، ونشكر كل الأخوات والإخوان أعضاء مجلس الأمة، على العمل الذي قاموا به، والذي لم يكن عملاً سهلاً، تخللته بعض الصعوبات، لكن أجريت بعض المناقشات، التي اتسمت بالصراحة، والأهم في كل هذا هو أن كل الأعمال التي قمنا بها ترمي وتصب في فائدة البلاد ومستقبل البلاد، ومن خلال مشروع هذا القانون، يجدر التذكير أنه لأول مرة يقترح مجلس الأمة تعديلات وستصلنا قوانين أهم من هذا؛ ولهذا أنا أعتبر بأن التجربة هذه هي الأولى ولو أن أمورنا كانت مبعثرة من حين إلى آخر، ولكنني أهنيء أنفسنا وأهنيء الحكومة، وبصفة خاصة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على التصويت على مشروع هذا القانون.

نرجو، إن شاء الله، أن يكون تطبيق مشروع هذا القانون خلال فترة قصيرة، حتى يكون مواطنو هذه الولايات سعداء بهذا القرار، ويكون التجاوب من طرف المواطنين، وكذلك الولايات الأخرى التي تأمل أن تمر بنفس المسار وتكون محل دراسة لمشاريع القوانين المقبلة.

أحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، للتعليق على هذا القرار المهم، ألا وهو التصويت التاريخي على مشروع هذا القانون.

الآن أدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة للتصويت على مضمون نص المادة 51 - المقدمة الآن من طرف رئيس اللجنة - من مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

النتيجة:

- نعم: 104 أصوات.

- لا: صوتان (02).

- الامتناع: لا شيء (00).

أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على نص المادة 51 من مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

ننتقل الآن إلى إجراء عملية التصويت على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد بكامله:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي: سيدي الرئيس، بعد إذنك..

في أمس الحاجة في ذلك لمساعدتكم، والشد على أيدينا للمضي قدما في دفع بلادنا لمرفأ الخلاص والتنمية والازدهار. إننا مقبلون على موعد انتخابي هام وهو موعد آخر للتغيير والإصلاح العميقين، فلنعش نسائم التغيير بكل عنفوان وإرادة ولترافق شعبنا في مسعاه، ولنجعل من الثاني عشر ديسمبر المقبل نقطة التحول التاريخية التي يصبو إليها الجميع.

في الأخير، أجدد امتناني وشكري على كرم التجاوب والإخاء الذي طبع مبادلاتنا ورحابة صدركم. وأخيرا، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تفضل.

السيد رئيس اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، إدارات وزارة الداخلية، ووزارة العلاقات مع البرلمان، الفضليات زميلاتي، الأفاضل زملائي، أسرة الإعلام والصحافة، أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية، أبارك لكم - السيد الوزير - على هذا المولود والرصيد والمكسب، كما أبارك لأنفسنا جميعا، وأبارك للشعب، حتى لا أقول الولايات، بهذا المولود الجديد، وهو مشروع هذا القانون.

كلمة - السيد الرئيس - ربما ستكون هي الأخيرة أيضا؛ ونحن مقبلون على محطة جد مهمة، وفيها أقول وأنا إذ أحيي وأؤمن التقسيم الإداري الجديد في جنوبنا الكبير، ليست كلمة أثبتها عبر الأثير، إن 87٪ من شعبنا يعيش في 13٪ من التراب الوطني على شريط ساحلي.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السادة الأعضاء الموقرون، زميلي في الحكومة، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعني، ونحن بصدد اختتام أشغال هذه الجلسة، إلا أن أتقدم بشكري وامتناني لكم جميعا على مصادقتكم على مشروع هذا القانون، وهو قرار تاريخي يحسب لكم، فقد أسهمتم بذلك بوضع البلاد في مرحلة جديدة من تحولها. إن هذا الصرح سيسمح بوضع البلاد في إطار إصلاحات عميقة وشاملة ستتمس ببلادنا، لاسيما جنوبنا الكبير الذي مكنتموه من خلال مصادقتكم، من تحقيق حلم أبنائه في تنمية ولاياته ومدنه وقراه بشكل غير مسبوق. إن مشروع هذا القانون يأتي في الوقت المناسب، ليوافق الديناميكية السياسية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا والتي يغلب عليها طابع التغيير والإصلاح العميقين.

إن مشروع هذا القانون، إضافة إلى المرسوم الرئاسي الذي سيحدث المقاطعات الإدارية الأربع والأربعين، سيغير كليا المشهد على المستوى المحلي، وسيسمح لجماعتنا المحلية المستفيدة من أن تحقق انطلاقتها المنشودة، وبالنظر لعدد البلديات المعنية، فأقل ما يمكن القول هو إن أغلب مناطق البلاد ستكون في حركية وزخم تنموي كبيرين.

إن هذا الإنجاز سيعزز بإنجازات أخرى، بحول الله، فخريطة طريق التنمية المحلية وتهيئة الإقليم لا تزال في بدايتها، وسيكون لكل جزء من قطر بلدنا العزيز نصيبه من الإصلاح والتطوير. وعطفا على ذلك، سنرقق بهذا التنظيم والتقييم الإداري والإقليمي، إصلاحات عميقة أخرى، سيكون لكم ولنا شرف الإسهام في وضعها على الطريق الصحيح، لاسيما قانون الجماعات الإقليمية المحلية، وقانون الجباية المحلية، وباقي قوانين الإصلاحات السياسية، التي ستعطي لهذا التقسيم الإقليمي كل أبعاده ومحتواه.

إننا جميعا على موعد مع تعميق اللامركزية وتحرير مسارات التنمية المحلية ومبادرات أبناء وطننا وكفاءاته، ومع دعم أسس الديمقراطية المحلية الموسعة ودولة القانون سنكون

سياسي له ولا غاية، قد لا يتكرر! ولنعلم أنه لا ديمقراطية بلا سلم، فلنعلم قدر الأمن ولحظة السلم المقدسة. فهنيئاً لشعبنا بالأمن والاستقرار والديمقراطية كشروط للحياة الكريمة والتنمية. عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ الآن وبعد هذا العمل الذي قام به مجلس الأمة، وما له من أهمية في المستقبل ستكون لنا، إن شاء الله، لقاءات أخرى عن قريب. نشكر الجميع، كما نشكر الطاقم الحكومي والسلام عليكم؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة
والدقيقة التاسعة عشرة مساءً

وجنوبنا الكبير، حيث مخزون الماء الأكبر، حيث الرخاء الزراعي والطاقة الشمسية، يحتاج إلى مثل هكذا إجراء، لخلق الثروة وتحقيق النماء، ليس بعيداً إذا ما حل الجدل محل المجادلة، إذ أن تنقلب -أقول- المعادلة لتصبح الهجرة والنزوح نحو الجنوب، حيث فضاءات وخيرات وسهوب، هذا الوطن الواحد الذي توارث المجد أباً عن جد والذي عبر فيه الشعب الأبوي من جديد عن ولائه القديم الجديد لوطنه.

أمن الصدفة أن تشتعل النيران في عشرات الأوطان وما زالت مستعرة، تغذيها نوايا شائنة على العواصم التي نصبت نفسها -أقول- منابر رشد ونصح، أن تصمت على الأقل إلى حين تنطفئ نيران كانت هي السبب في إضرارها، ومن قال إن عواصم نصبت نفسها معلماً للبشرية قد استوفت شروط الديمقراطية وحققت التوازن بين المدينة والضحية؟

ألم تعترف بلدان كبرى بأن الانتخابات فيها كانت مخترقة؟! ألم تقر عواصم كبرى أن الحملات الانتخابية فيها كانت ممولة بمال مشبوه أتاها في قارب عبر البحر؟! فرضاً، حتى حين تكون النوايا حسنة، كما ليس هي، فالديمقراطية تبقى مساراً داخلياً، وليست بضاعة معلبة تصدر إلى الشعوب في عجالة.

فلكل شعب خصوصياته التاريخية والحضارية والثقافية، نأمل أن تكون هبة شعبنا المستنكر لأصوات متأخرة قد سُمعت، وأنها قد أيقظت عند هؤلاء وهؤلاء ما تبقى من ضمير، وأمام شعبنا المجيد موعد آخر يبعث من خلاله برسالة إلى الكائدين لهذا الوطن المجيد، الآن ونحن في موسم الحسم انتصاراً للوطن، فهل حققنا مكاسب في رحاب هبة الشعب العظيم، في رحاب هذا الحراك المبارك؟ في الأخير، أعلم أنه لأول مرة -السيد الرئيس- في تاريخ البلاد يتم التحول من عهد إلى عهد؛ وأنا لا أتحدث فقط عن الانتخابات، بل أعني الانتقال من عهد إلى عهد، من عهد الفساد إلى عهد البناء والسداد من دون دماء، وفي أمن وسلام في رسالة عظيمة إلى أنفسنا وأجيالنا وإلى العالم أجمع. إن عهداً تزخر فيه البلاد بالأمن بفضل الجيش الوطني الشعبي، عهد مميز، هو حلم بلدان كثيرة لم تجد إليه وسيلة.

إن عهداً يعلن فيه الجيش الوطني الشعبي، ألا طموح

ملحق

(1) تدخلان كتابيان حول مناقشة مشروع القانون الذي يُعدّل ويُتمّم
القانون رقم 09-84 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984
المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

بعد التحية، أرفع لكم هذا الطلب (الإلتماس)، راجيا
أن يجد لديكم كامل القبول؛ ويتعلق الأمر بأن تكون دائرة
تزرؤك ولاية منتدبة بولاية تمنراست.
أرجو أن تأخذوا هذه التوصية بعين الاعتبار، وهي بمثابة
وساطة عند سيادتكم وأملّي فيكم كبير.
وفي الأخير وليس آخر، وفي انتظار ردكم الذي أرجو أن
يكون إيجابيا، تفضلوا معالي الوزير، بقبول أسمى عبارات
التقدير والاحترام.

(1) السيد عبد الكريم مباركية، عضو مجلس الأمة:
السيد الرئيس المحترم،
السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة
العمرانية المحترم،
السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم.
في البداية، أنوه بالجهود المبذولة من طرف وزارة
الداخلية والجماعات المحلية، والتهيئة العمرانية، وتحضيرها
لهذا المشروع المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
سيدي الوزير،
سجلنا بارتياح ترقية دائرة رأس الواد كولاية منتدبة، لما
لها من أثر إيجابي على مواطني هذه الدائرة، إلا أنه علمنا
ضم بلديات دائرة برج الغدير إليها، وهذا ما يزيد من معاناة
هذه البلديات المتواجدة بمحاذاة مدينة برج بوعرييج وبعدها
عن دائرة رأس الواد.
كما أن هذا التقسيم سيؤثر سلبا من الناحية الاقتصادية
على ولاية برج بوعرييج، الولاية الأم، بأخذ سد عين زادة
منها والميناء الجاف لبلدية تكستار.
لذا أملنا في معاليكم النظر في هذه القضية وإيجاد
الحلول تحت مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

(2) السيد محمد أخاموك، عضو مجلس الأمة:
معالي السيد المحترم وزير الداخلية والجماعات المحلية،
والتهيئة العمرانية،
الموضوع: توصية
معالي الوزير،

(2) مشروع قانون يُعَدَّل ويُتَمِّم القانون رقم 84-09
المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984
المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

إن رئيس الدولة،

بناء على الدستور لاسيما المواد 16 و 102 و 136 (الفقرتان 1 و 3) و 137 (الفقرة 1) و 138 و 140 و 144 منه، بمقتضى القانون رقم 84-09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد،

وبمقتضى القانون رقم 10 - 02، المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وبمقتضى القانون رقم 11 - 10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية، وبمقتضى القانون رقم 12 - 07، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، المتعلق بالولاية.

وبعد رأي مجلس الدولة؛

وبعد مصادقة البرلمان؛

يصدر القانون الآتي نصه:

الآتية:

- 1- أدرار
- 2- فنوغيل
- 3- تاماست
- 4- رقان
- 5- سالي
- 6- إن زغمير
- 7- أقبلي
- 8- تيت
- 9- أولاد أحمد تيمي
- 10- تسابيت
- 11- بودة
- 12- زاوية كنتة
- 13- أولف
- 14- السبع
- 15- تيمقتن
- 16- تامنطيت

المادة 11: تتشكل ولاية من السبع والعشرين (27)

بلدية الآتية:

- 1- بسكرة
- 2- أوماش
- 3- البرانس
- 4- شتمة
- 5- سيدي عقبة
- 6- عين زعطوط
- 7- مشونش
- 8- الحوش
- 9- الفيض
- 10- زريبة الوادي
- 11- عين الناقة
- 12- القنطرة

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

المادة 2: تعدل أحكام المواد 3 و 5 و 11 و 12 و 15 و 34 و 37 و 43 و 51 من القانون رقم 84 - 09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، وتحرر كما يلي:

«المادة 3: يتكون التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد من ثمان وخمسين (58) ولاية وألف وخمسمائة وواحد وأربعين (1541) بلدية.

المادة 5: تتشكل ولاية من الست عشرة (16) بلدية

3- عين البيضاء	13- الوطاية
4- نقوسة	14- جمورة
5- حاسي مسعود	15- المزيرة
6- الرويسات	16- لواء
7- سيدي خويلد	17- لشانة
المادة 37: تتشكل ولاية من الأربع (4) بلديات الآتية:	18- أورلال
1- إيليزي	19- مليلي
2- برج عمر ادريس	20- فوغالة
3- دبداب	21- برج بن عزوز
4- إن اميناس	22- طولقة
المادة 43: تتشكل ولاية من الاثنى عشر وعشرين (22) بلدية الآتية :	23- خنقة سيدي ناجي
1- الوادي	24- مخادمة
2- رباح	25- الغروس
3- سيدي عون	26- الحاجب
4- وادي العلندة	27- بوشقرون
5- تريفواي	المادة 12: تتشكل ولاية من الإحدى عشرة (11) بلدية الآتية:
6- المقرن	1- بشار
7- البياضة	2- قنادسة
8- بني قشة	3- عرق فراج
9- النخلة	4- مريجة
10- ورماس	5- الاحمر
11- قمار	6- موغل
12- كوينين	7- العبادلة
13- الرقية	8- بني ونيف
14- حمراية	9- بوقايس
15- تاغزوت	10- تاغيت
16- العقلة	11- مشرع هواري بومدين
17- الدبيلة	المادة 15: تتشكل ولاية من الخمس (5) بلدية الآتية:
18- ميه ونسى	1- تامنغست
19- حساني عبد الكريم	2- أباليسا
20- حاسي خليفة	3- إدلس
21- طالب العربي	4- تازروق
22- دوار الماء	5- إن أمقل
المادة 51: تتشكل ولاية من العشر (10) بلديات الآتية:	المادة 34: تتشكل ولاية من السبع (7) بلديات الآتية:
1- غرداية	1- ورقلة
2- زلفانة	2- حاسي بن عبد الله

3- ضاية بن ضحوة	بلديات الآتية:
4- سباسب	1- بني عباس
5- بريان	2- تامترت
6- بونورة	3- كرزاز
7- متليلي	4- تيمودي
8- القرارة	5- بني يخلف
9- العطف	6- الوطاء
10- المنصورة».	7- تبلبله
	8- أولاد خضير
	9- قصابي
	10- أقلي
	المادة 52 مكرر 4: تشكل ولاية من الثلاث (3)
	بلديات الآتية:
	1- إن صالح
	2- فقارت الزاوية
	3- إن غار
	المادة 52 مكرر 5: تشكل ولاية من البلديتين الاثنتين
	(2) الآتيتين:
	1- إن قزام
	2- تين زاوتين
	المادة 52 مكرر 6: تشكل ولاية من الأربع عشرة (14)
	بلدية الآتية:
	1- توقرت
	2- نزلة
	3- تيسبست
	4- الزاوية العابدية
	5- تماسين
	6- بليدة عامر
	7- المقارين
	8- المنقر
	9- الطيبات
	10- بن ناصر
	11- سيدي سليمان
	12- الحجيرة
	13- العالية
	14- البرمة.
	المادة 52 مكرر 7: تشكل ولاية من البلديتين الاثنتين
المادة 3: تتم أحكام القانون 84-09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فيفري 1984، بالمواد 52 مكرر إلى 52 مكرر 9 وتحذر كما يلي:	
«المادة 52 مكرر: تشكل ولاية من العشر (10) بلديات الآتية:	
1- تيميمون	
2- أولاد سعيد	
3- أوقروت	
4- دلدول	
5- المطارفة	
6- تنيركوك	
7- قصر قدور	
8- شروين	
9- طالمين	
10- أولاد عيسى.	
المادة 52 مكرر 1: تشكل ولاية من البلديتين الاثنتين	
(2) الآتيتين:	
1- برج باجي مختار	
2- تيمياوين	
المادة 52 مكرر 2: تشكل ولاية من الست (6) بلديات الآتية:	
1- أولاد جلال	
2- سيدي خالد	
3- راس الميعاد	
4- البسباس	
5- الشعيبية	
6- الدوسن	
المادة 52 مكرر 3: تشكل ولاية من العشر (10)	

(2) الآيتين:

1- جانت

2- برج الخواس.

المادة 52 مكرر 8: تتشكل ولاية من الثماني (8)

بلديات الآتية:

1- المغير

2- أم الطيور

3- سطيل

4- سيدي خليل

5- جامعة

6- سيدي عمران

7- تندلة

8- مرارة.

المادة 52 مكرر 9: تتشكل ولاية من الثلاث (3)

بلديات الآتية:

1- المنيعه

2- حاسي القارة

3- حاسي الفحل.

المادة 4: تعدل أحكام المواد من 53 إلى 59 من القانون

رقم 84-09، المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404

الموافق 4 فبراير سنة 1984، وتحذر كما يلي:

«المادة 53: تحول الصلاحيات الممارسة سابقا من طرف

ولاية على جزء من إقليمها إلى الولاية التي ألحقت بها

حديثا.

يتم التحويل لصالح الأجهزة المداولة والتنفيذية للولاية

المنشأة حديثا.

المادة 54: تستمر سلطات الولايات السابقة طيلة الفترة

الضرورية لتنصيب وإقامة وتنظيم المجالس التنفيذية

للولايات المنشأة حديثا، في القيام بجميع الصلاحيات

والالتزامات المتعلقة بتسيير مصالح ومرافق الولايات

المنشأة حديثا.

يقوم ولاية الولايات السابقة بالتحويل التدريجي في

أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020 للصلاحيات والالتزامات

المنصوص عليها في الفقرة أعلاه، إلى ولاية الولايات المنشأة

حديثا.

المادة 55: يستمر والي الولاية السابقة في تنفيذ

الميزانيات الابتدائية والإضافية المصوت عليها بالنسبة إلى السنة المالية 2019 وإلى مجموع الإقليم الذي يشكل هذه الولاية.

المادة 56: تكون الموارد الجبائية موضوع توزيع وفقا لأسس خاضعة للضريبة ومثبتة في كل ولاية.

وتحدد بمرسوم، شروط تقسيم الأصول والخصوم بين الولايات السابقة والولايات المنشأة حديثا.

المادة 57: يستمر ولاية الولايات السابقة في تنفيذ الاعتمادات المسجلة في ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية 2020، والمخصصة لتسيير مصالح المجالس التنفيذية لتلك الولايات مع مراعاة الأحكام التي ستحدد، قصد الأخذ بعين الاعتبار، احتياجات تسيير المجالس التنفيذية للولايات المنشأة حديثا.

المادة 58: يستمر والي الولاية السابقة في تنفيذ عمليات التجهيز والاستثمار الجاري إنجازها والمقامة في مواقع من مجموع الإقليم المشكل لهذه الولاية مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من المادة 54.

المادة 59: تتوفر الولايات المنشأة حديثا على مدونات تقيّد فيها كل عمليات التجهيز والاستثمار الموجودة على إقليمها والتابعة لتسيير مجالسها التنفيذية».

المادة 5: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في

الموافق

عبد القادر بن صالح

ثمن النسخة الواحدة 12 دج	الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16
-----------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 10 جمادى الأولى 1441
الموافق 5 جانفي 2020

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587